مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 29، العدد (1)، ص ص 151 - 184، الرياض (2017م/1438هـ)

الروايات الواردة عن عبد الله بن عباس ﷺ التي توهم الطعن في رسم المصحف

منصور بن حمد العيدي*

جامعة الدمام

(قدم للنشر في 05/ 10/ 1436هـ؛ وقبل للنشر في 08/ 11/ 1436هـ)

المستخلص: هذا البحث يتناول بالدراسة والتحليل الروايات الواردة عن ابن عباس التي يـوهم ظاهرهـا الطعـن في رسـم المـصحف. ويهـدف البحـث إلى حصر الروايات عن ابن عباس الطاعنة في المصحف، وبيان صحتها أو ضعفها، والإجابة عن المشكل منها، وبيان أنه ليس ثمة ما يطعـن في عقيـدة المـسلمين تجـاه سلامة النص القرآني، ومعرفة مواقف العلماء من هذه الآثار ومناقشتها، والخروج بالرأي الـراجح. أمـا المـنهج الـذي اتبعتـه هـو المـنهج الاسـتقرائي الموصـول بالتحليل، المتمثل في استقصاء كل ما ورد عن ابن عباس، والحكم عليه سنداً وتوجيهه متناً، والوقوف على آراء العلماء تجاهها. وخلص البحث إلى بعـض النتـائج هي: 1 – صريح ما ورد عن ابن عباس من الطعن في رسم المصحف محدود جداً، ولا يتجاوز أربع روايات. 2 – ليس كـل مـا ورد عـن ابـن عبـاس مـن طعـن صريح في الرسم ثابتًا، بل ظهر للباحث أن ما يغلب على الظن صحته روايتان، فقط. 3 – لم يرد عن ابن عباس تنصيص على خطأ زيد بن ثابت، وإنـما ورد تخطئـة الكاتب، وهي كلمة تحتمل عدة معانٍ. 4 – بيّن الباحث أنه على فرض إرادة ابن عباس لزيد بن ثابت، فـإن هـذا لا يقـدح في سـلامة الـنص القـرآني. 5 – ظهـر للباحث موافقة ابن عباس لشيخه أبي بن كعب ﷺ في القراءة وتأثره بذلك، وأن عدداً من هذه القراءات الشاذة التي ذكرها ابن عباس قد قـرأ بهـا أبي بـن كعـب ﷺ. ويوصي الباحث بما يلي: 1 – توسيع البحث في هذا الموضوع؛ ليشمل ما ورد عن الصحابة والتابعين. 2 – ينبغي للباحـث عـدم الركـون إلى بعـض الـردود التي وردت على هذه الآثار المشكلة، بل عامتها محل نقاش وبحث، فعلى الباحث إعادة النظر فيها. 3 – ينبغي للباحث أن لا يكون هدفه من بحـث هـذه المـسائل الرد على شبهات الطاعنين في سلامة المصحف، فإن هذا سيحرف بحثه عن الجادّة المستقيمة. 4 – المتـصدي لبحـث هـذا الموضـوع، عليـه أن يُعالجـه مـن جهـة الثبوت، ومن جهة الدلالة، وإغفال أحد الأمرين لن يوصل إلى النتيجة السليمة.

الكلمات المفتاحية: رسم المصحف، كتابة القرآن، ابن عباس، توثيق القرآن.

Ibn-Abbaass's Statements Misinterpreted as Raising Doubts on Writing the Qur'an

Mansour Hamad Eidi*

University of Dammam

(Received 21/07/2015; accepted for publication 23/08/2015.)

Abstract: This research examines statements made by Ibn-Abbass regarding the writing of the Quranic script; the statements may be misunderstood as doubting the script writing process. It attempts to survey Ibn-Abbaass's statements in question, to establish how sound or weak they are, to investigate the problematic statements, to affirm the credibility of the Qur'anic script with respect to the soundness of the Islamic faith, and to identify and discuss the ulama's related views, highlighting the most potential view. Methodologically, the research follows an inductive analytical approach. This survey, documents and validates Ibn-Abbaass's statements in terms of text and chain of narrators. It also surveys ulama's varied views in that respect. The research has reached the following conclusions: 1- Ibn-Abbaass's explicit statements questioning the writing the Qur'anic script are limited in number, only four; 2- only two statements are nearer to the truth; Ibn-Abbaass is not reported to have mentioned "Zaid Ibn-Thaabit" by name, but "the script writer", and hence the possibility of varied meanings; even if Ibn-Abbaass's query is acceptable, the Qur'anic script remains unaffected; and Ibn-Abbaass has been influenced by the Qur'anic reading style of his teacher Ubayy Ibn-Ka'b, as obvious in a number of strange recitations. The research makes the following recommendations: further studies should be conducted on related statements made by other *sahaabah* (Prophet's companions) and the taabi'een (sahaabah's successors); there should be a revision of all comments made on such problematic statements; related research should not aim at defending the Qur'anic script against doubters; and research should concentrate on the validity and significance of statements.

Keywords: Qur'an script – writing the Qur'an – Ibn-Abbaass – documenting the Qur'an - script validity – early Qur'an script writers.

(*) أستاذ مساعد بقسم الدراسات القرآنية، كلية التربية، جامعة الدمام
الخبر، المملكة العربية السعودية، ص.ب (31233) الرمز (31952)

(*) Assistant Professor, Department of Quranic Studies, College of Education, University of Dammam Al-Khobar, KSA, p.o box:(31233), Postal Code:(31952)

e-mail: mhaleidi@uod.edu.sa :البريد الإلكتروني

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ. أما بعد:

فإن الله ﷻ قد تكفّل بحفظ كتابه قدراً، وأمر بذلك شرعا، فهيأ الله تعالى لذلك أسباباً متنوعة حُفظ بها كتابه العزيز، فلم يحصل له ما حصل للكتب السابقة من العبث والتحريف، وما ذاك إلا لكون القرآن الكريم هو المعجزة الكبرى، فكان لزاماً؛ لبقاء الحجة على الخلق، أن يُصان القرآن الكريم من كل صنوف العبث والخطأ، غير أن هذا الأمر القطعي – وهو سلامة النص القرآني – اصطدم بروايات ظاهرها أنّ ثمة خطأ أو قصوراً في سلامة النص المكتوب، عن الحبر البحر عبد الله بن عباس ﵄.

موضوع البحث:

الروايات الواردة عن ابن عباس ﵄ التي يوهم ظاهرها الطعن في رسم المصحف.

مشكلة البحث:

سلامة النص القرآني محل اتفاق بين أهل السنة والجماعة، وهو أمر قطعي، غير أن هذا الإجماع يتعارض ظاهرياً مع بعض الروايات عن ابن عباس ﵄ تُفيد بوجود خطأ في كتابة المصحف، فكان لزاماً دفع هذا التعارض الظاهري، وإزالة الإشكال.

حدود البحث:

البحث سيقتصر على الآثار الواردة عن ابن عباس ﵄ التي يوهم ظاهرها الطعن في سلامة المصحف كتابة، فلن يتطرق البحث لغيره من الصحابة أو التابعين، ولن يتطرق للقراءات الشاذة عن ابن عباس ﵄ أو لتفضيله قراءة على أخرى، سواء أكانت متواترة أم شاذة، ما دامت لا تتطرق إلى الرسم بخصوصه.

أهداف البحث:

- حصر الروايات عن ابن عباس ﵄ التي توهم الطعن في المصحف.
- بيان صحتها أو ضعفها.
- الإجابة عن المشكل منها.
- بيان أنه ليس ثمة ما يطعن في عقيدة المسلمين تجاه سلامة النص القرآني.
- معرفة مواقف العلماء من هذه الآثار ومناقشتها، والخروج بالرأي الراجح.

منهج البحث:

المنهج الاستقرائي الموصول بالتحليل، المتمثل في استقصاء كل ما ورد عن ابن عباس ﵄، والحكم عليه سنداً وتوجيهه متناً، والوقوف على آراء العلماء تجاهها.

إجراءات البحث:

سيكون على النحو التالي:

- استخراج كل الآثار الواردة عن ابن عباس ﵄ ضمن حدود البحث .
- دراسة أسانيدها.

- استعراض أحكام العلماء عليها، ومناقشتها.

- مناقشة متون هذه الآثار، وكلام العلماء فيها.

- بيان القول الراجح في الحكم على الإسناد، وفي أقوى طرق التوجيه للمتن.

- توثيق المادة العلمية.

- عمل فهرس للمراجع وآخر للموضوعات، ثم ملخص بالعربية، وآخر بالإنجليزية.

خطة البحث:

جعلت البحث في مقدمة، وخمسة مباحث، وتحت كل مبحث ثلاثة مطالب، وأصدّر المبحث بالآية الكريمة التي ورد عليها الإشكال، ثم خاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات، ثم الفهارس، ثم ملخصين.

الدراسات السابقة:

يتحدث العلماء في كثير من كتب علوم القرآن قديماً وحديثاً عن آثارٍ مستشكلة عن السلف الصالح يوهم ظاهرها الطعن في سلامة المصحف، لكن لم تُفرد بكتاب مستقل يجمعها، إلا كتاباً معاصراً اسمه «موثوقية نقل القرآن» للدكتور عبد الله رمضان، وبعض الكتابات في الشبكة العنكبوتية، ويؤخذ على المؤلفات – بما فيها كتاب موثوقية نقل القرآن – أنها لم تستقص ما ورد عن ابن عباس ﷺ فضلاً عن غيره من السلف، كما أنها في كثير من الأحيان لم تُقدّم إجابات شافية، ولم تُخضع كلام العلماء فيها للفحص والمناقشة، كما أنها كانت واقعة تحت تأثير الرد على الشبهات، ممّا أفقدها أحياناً شيئا من الحياد والموضوعية، غير أنه لا شك في وجود فوائد قيمة لها، أفدت منها كثيراً، كما سيظهر للقارئ الكريم.

سيجد القارئ – إن شاء الله تعالى – في هذا البحث كل ما ورد عن ابن عباس ﷺ ممّا يدخل في حدود البحث، وسيجد كلاماً مركزاً على أسانيدها، ومناقشة لمتونها، وجمعاً لكلام العلماء عليها ومناقشته، وإجابات شافيات عن هذه الآثار المشكلات.

سائلا المولى العلي القدير التوفيق والسداد، والله تعالى أعلى وأعلم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

المبحث الأول

قول الله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ **(الرعد:31)**

المطلب الأول: لفظ الأثر وتخريجه.

روى عكرمة عن ابن عباس ﷺ: «أنه كان يقرؤها: أفلم يتبين الذين آمنوا. قال: كتب الكاتب الأخرى، وهو ناعس».

أخرجه الطبري في تفسيره (13/ 537) وعبد بن حميد، كما في فتح الباري (8/ 373) وابن الأنباري في المصاحف، كما في الدر المنثور (4/ 653).

وهذا الأثر يرويه الطبري عن أحمد بن يوسف[1] حدثنا القاسم[2] حدثنا يزيد[3] حدثنا جرير بن حازم[4]. عن الزبير بن خريت[5] أو يعلى بن حكيم[6] عن عكرمة[7] به.

أما جرير بن حازم فهو من رجال الشيخين، وثقه جماعة[8] إلا أن بعض الأئمة طعن فيه طعناً يوجب التوقف عنده، فالإمام أحمد تكلّم عليه مراراً[9]، والبخاري قال: «هو صحيح الكتاب إلا أنه ربما وهم في الشيء»[10]. وهذا من البخاري تنبيه إلى الفرق بين ما يرويه من حفظه وما يرويه من كتابه، وإذا علمنا أن أكثر ما يرويه من حفظه فإن هذا يستدعي الاحتياط في تصحيح هذه الرواية، يقول ابن حبان: «وكان يخطئ؛ لأن أكثر ما كان يُحدث من حفظه»[11].

وقد لخصّ الذهبي القول فيه، فقال: «قَدْ وَثَّقَهُ النَّاسُ وَلَكِنَّهُ تَغَيَّرَ قَبْلَ مَوْتِهِ... وله أحاديث ينفرد بها، فيها نكارة وغرابة»[12].

وممّا يقوي كونه روى هذا الأثر من حفظه، وأنه لم يضبطه، أمران:

1 - أن جريراً تردّد فيه بين شيخين.

2 - أن أبا عبيد - شيخ شيخ الطبري - في هذه الرواية قد رواه من طريق جرير في كتاب فضائل القرآن بدون تردّد وبدون زيادة جملة: كتب الكاتب الأخرى، وهو ناعس.

يقول أبو عبيد: «حدثنا حجاج، عن جرير بن حازم، عن يعلى بن حكيم، عن عكرمة، عن ابن عباس ﷺ أنه كان يقرأ: أفلم يتبين الذين آمنوا»[13].

فهذه الرواية لم يتردّد فيها جرير بين أشياخه، ولم يأت فيها بجملة: «كتب الكاتب الأخرى وهو ناعس،

(1) ثقة مأمون. المعجم الصغير، لرواة الإمام ابن جرير الطبري، لأكرم زيادة ص (37-38).

(2) هو بن سلّام، أبو عبيد الإمام المبجل، متفق على إمامته. تهذيب الكمال، للمزي (23/ 354).

(3) هو ابن هارون، متفق على فضله وجلالته. تهذيب الكمال، للمزي (32/ 261).

(4) سيأتي الكلام عنه. وأخرته لطوله

(5) ثقة من رجال الجماعة سوى النسائي. تهذيب الكمال، للمزي (9/ 301). ووقع في بعض النسخ الزبير بن الحارث، وهو خطأ، كما قال أحمد شاكر في تحقيقه للطبري (5/ 51).

(6) ثقة من رجال الجماعة سوى الترمذي. تهذيب الكمال، للمزي (32/ 383).

(7) ثقة عالم مشهور لا يثبت فيه طعن. تهذيب الكمال، للمزي (20/ 264)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ص (397).

(8) تهذيب الكمال، للمزي (4/ 524).

(9) تهذيب التهذيب، لابن حجر (2/ 71).

(10) علل الترمذي الكبير، للترمذي (1/ 130).

(11) الثقات، لابن حبان (6/ 145).

(12) تاريخ الإسلام، للذهبي (10/ 102).

(13) فضائل القرآن، لأبي عبيد (2/ 123). وفي بعض النسخ حدثنا يزيد. أفاده المحقق، وهو في بعض النسخ المطبوعة للفضائل.

ممّا يورث احتمالاً قوياً بأن جريراً لم يضبط رواية هذا الخبر. لا يُقال: إن أبا عبيد حذفها عمداً؛ وذلك لأن أبا عبيد كان يتقصد ذكر الحروف التي خالفت رسم المصحف، وعقد لذلك باباً في كتابه»[14] فلو كانت عنده لبادر إلى ذكرها.

وقد جاء هذا الخبر من طريق أخرى بنحوها، وليس فيها أيضاً زيادة تلك الجملة، ولفظها: عن حَنْظَلَةَ السَّدُوسِيِّ، قَالَ: قَرَأْتُ عِنْدَ عِكْرِمَةَ: ﴿ أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ ﴾، فَقَالَ: «أَمَّا هِيَ: (فَلْيَتَبَيَّنِ الَّذِينَ آمَنُوا)، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِشَهْرِ بْنِ حَوْشَب، فَقَالَ: صَدَق، رَدَّنِي عَلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ»[15]. وهذا يقوي الاحتمال بوهم جرير في إيراد تلك الزيادة، أما كون ابن عباس ﷺ يقرأ بقراءة «أفلم يتبين» فلا إشكال فيه، وهي من جنس القراءات الشاذة المروية عن السلف، وليس في ذلك طعن في رسم المصحف، بالمقابل فقد ثبت عن ابن عباس ﷺ أنه كان يُفسّر قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ ﴾ بألم يتبين[16] وتفسيره لها إيذان بقبوله وتصحيحه للقراءة المتواترة، كما قد يؤخذ منه تضعيف المروي عنه الطاعن في صحة هذه القراءة المتواترة[17].

المطلب الثاني: موقف العلماء من هذا الأثر، وحكمهم عليه.

اختلف العلماء في صحة هذه الرواية من عدمها، فممّن صحح إسنادها: الحافظ ابن حجر، والعلامة أحمد شاكر[18]، وقد يُفهم من كلام الإمام أحمد بن حنبل.

يقول ابن حجر: «وروى الطبري وعبد بن حميد بإسناد صحيح، كلهم من رجال البخاري، عن ابن عباس ﷺ أنه كان يقرؤها «أفلم يتبين» ويقول: كتبها الكاتب، وهو ناعس»[19].

ونوقش بأن صحة الإسناد لا تستلزم صحة الحديث؛ ذلك أن صحة الإسناد تُفيد عدالة الرواة، وكونهم ثقاة، واتصال الإسناد فحسب، وهذا لا يكفي في صحة الحديث، بل لا بد من التأكد من شرطين آخرين، وهما: انتفاء الشذوذ، وانتفاء العلة.

وقد لا يُسلّم توفر شرط انتفاء العلة فالراوي – جرير بن حازم – لم يضبط المتن، فتارة تردّد بين شيخيه، كما في رواية الطبري، وتارة جزم كما في رواية أبي عبيد، ومن جهة أخرى لم يذكر في رواية الجزم جملة:

(14) فضائل القرآن، لأبي عبيد (2/ 105).

(15) سنن سعيد بن منصور (5/ 440). وضعفه المحقق؛ لضعف حنظلة السدوسي. لكنها صالحة في المتابعات.

(16) سنن سعيد بن منصور (5/ 440)، وتفسير الطبري (13/ 537).

(17) سيأتي في الفرع القادم مزيد توضيح للقراءات المروية عن ابن عباس في هذا الحرف.

(18) تفسير الطبري، تحقيق شاكر (16/ 452).

(19) فتح الباري، لابن حجر (8/ 373).

«كتب الكاتب الأخرى، وهو ناعس»، وإذا استحضرنا كلام العلماء في كون جرير يخطئ إذا روى من حفظه لا كتابه سهُل أولاً فهم سبب تردده، وعدم ضبطه للمتن، وأمكن ثانياً تعليل هذه الرواية.

كما أنه من الممكن أيضاً عدم التسليم بتوفر شرط انتفاء الشذوذ؛ وذلك أنه جاء عن ابن عباس ﷺ قراءتها على وفق المتواترة.

يقول ابن الأنباري: «لأن مجاهداً وسعيد بن جبير حكيا الحرف عن ابن عباس ﷺ على ما هو في المصحف بقراءة أبي عمرو، وروايته عن مجاهد وسعيد بن جبير عن ابن عباس»[20]، وأيضاً، فإن قراءة نافع[21]، وأبي جعفر من العشرة[22]، ومثلها قراءة ابن كثير[23]، وحمزة[24] ترجع إلى عبد الله بن عباس ﷺ وكلها على وفق ما في المصحف[25].

قال ابن مجاهد: «قرأ ابن كثير على مجاهد، وقرأ مجاهد على ابن عباس ﷺ، ولم يُخالف ابن كثير مجاهداً في شيء من قراءته»[26]. علماً أن كلاً من نافع وابن كثير قد رويا القراءة عن ابن عباس ﷺ بأكثر من طريق[27]، وأما أبو جعفر فقد تلقاها مباشرة عن ابن عباس ﷺ[28].

يضاف إلى ذلك أنه قد جاء في الدر المنثور أن ابن عباس ﷺ كان يقرؤها ﴿أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ﴾[29].

وحيث عارضت تلك الرواية الطاعنة في رسم المصحف ما جاء متواترا فإنه يحتمل الحكم عليها بالشذوذ حتى لو رأينا أن إسنادها صحيح.

وممّن قد يؤخذ من كلامه تصحيح الرواية: الإمام أحمد. فقد سئل عن آية ﴿أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ﴾ وكيف تُقرأ؟ فقال: «أما ابن عباس ﷺ فكان يقول: «أخطأ الكاتب إنما هي: أفلم يتبين» ثم قال: لا أعلم لها معنى في كتاب الله ﴿أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ﴾»[30].

(20) تفسير القرطبي (9/ 320)، طبقات القراء السبعة، لابن السلار الشافعي ص (82). ويُنظر: الوجيز في شرح قراءات القراء، لأبي علي الأهوازي ص (74).

(21) السبعة في القراءات، لابن مجاهد ص (54، 56، 61، 64، 65)، والوجيز في شرح قراءات القراء، لأبي علي الأهوازي ص (65)، وطبقات القراء السبعة، لابن السلار الشافعي ص (73).

(22) السبعة في القراءات، لابن مجاهد ص (56)، والوجيز في شرح قراءات القراء، لأبي علي الأهوازي ص (65)، وطبقات القراء السبعة، لابن السلار ص (73).

(23) السبعة في القراءات، لابن مجاهد ص (64-65)، وشرح طيبة النشر، لابن الجزري ص (332).

(24) السبعة في القراءات، لابن مجاهد ص (71-72).

(25) والكسائي من السبعة، تلميذ لحمزة، ويعقوب من العشرة تلميذ لأبي عمرو. المصدر السابق ص (78)، والوجيز في شرح قراءات القرأة، لأبي علي الأهوازي ص (75).

(26) السبعة في القراءات، لابن مجاهد ص (64).

(27) المصدر السابق ص (54، 56، 61، 64، 65).

(28) المصدر السابق ص (56).

(29) الدر المنثور، للسيوطي (4/ 653).

(30) مسائل الإمام أحمد، رواية إسحاق بن إبراهيم ص (101).

فهذا النص ظاهره الجزم بثبوت تخطئة ابن عباس ﷺ للقراءة المتواترة حيث نسب ذلك إليه الإمام بطريقة الجزم، لكن اللافت للنظر أنه لم يرد عن ابن عباس ﷺ جملة «أخطأ الكاتب» وإنما الوارد عنه «كتب الكاتب الأخرى وهو ناعس» وهذا يتطرق إليه عدة احتمالات: منها أن الإمام أحمد كان يُصحح الرواية، لكنه ذكرها بالمعنى، ومنها أن الإمام دخلت عليه هذه اللفظة من رواية أخرى، وبالتالي هو لا يُصحح رواية «ناعس»، وإنما يصحح أن ابن عباس ﷺ كان يقرأ «أفلم يتبين» ومنها أن الإمام كان يذكر رواية لم نقف عليها، ومنها أن الإمام أراد مجرد الرواية فقط.

ولتعدد الاحتمالات يصعب القطع بنسبة تصحيح هذه الرواية للإمام أحمد، وإن كان هو الظاهر[31]

وبالمقابل نرى جمهرة من أهل العلم يُبطلون هذه الرواية، منهم أبو بكر ابن الأنباري حيث قال: «وهو باطل عن ابن عباس»[32].

وحجته في ذلك مخالفتها للقراءات المتواترة عن ابن عباس ﷺ المُشار إليها قريباً.

ونوقش بأن الحكم بالشذوذ ليس بلازم؛ لأن من المحتمل أن ابن عباس ﷺ لم يكن يعلم القراءة المتواترة، ثم صار له علم بها، فأقرأ بها دون غيرها[33]، كما لا يلزم أن يكون ابن عباس ﷺ يقصد بالكاتب الناعس خصوص كاتب الوحي ﷺ

وممّن ردّها الزمخشري فقال: «وقيل: إنما كتبه الكاتب وهو ناعس مستوي السينات، وهذا ونحوه ممّا لا يصدق في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وكيف يخفى مثل هذا حتى يبقى ثابتاً بين دفتي الإمام. وكان متقلباً في أيدي أولئك الأعلام المحتاطين في دين الله المهيمنين عليه، لا يغفلون عن جلائله ودقائقه.... وهذه -والله- فرية، ما فيها مرية»[34].

ويقول الرازي: «وهذا القول بعيد جداً؛ لأنه يقتضي كون القرآن محلاً للتحريف والتصحيف»[35].

---

(31) أما كون الإمام لا يعلم معنى ييأس فهو مسبوق بذلك، وليس هنا محل بسط الخلاف في معنى القراءة. يُنظر: فتح الباري، لابن حجر (8/ 373).

(32) تفسير القرطبي (9/ 320).

(33) وهذا أحسن من قول من قال: إنه لا يلزم من رجوع بعض القراءات المتواترة سنداً لابن عباس أن يكون ابن عباس قد قرأ هذا الحرف بخصوصه على ما هو في المصحف؛ لكون القراء أقاموا قراءتهم على الاختيار، أقول ما ذكرته في المتن أعلاه هو الأولى؛لأن رجوع هذا العدد من الأسانيد لابن عباس يفيد في الظاهر والأصل أنه قرأ بها كذلك، وعلى مدعي خلاف الظاهر البينة، كما أنه يبعد أن يتواطأ كل أئمة القراءة على تنكب ذلك الحرف عن ابن عباس.

(34) الكشاف، للزمخشري (2/ 530). وتبعه بلفظه أو قريباً منه الرسعني. رموز الكنوز (3/ 488) والسمين الحلبي. الدر المصون (7/ 53)، والنسفي (2/ 155).

(35) مفاتيح الغيب، للرازي (19/ 43).

أما أبو حيان فجعله قول زنديق ملحد[36].

ونوقش كلامهم بأنه لم يأت في الرواية ما يشير إلى استواء السينات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فليس في الإسناد راوٍ متهم بالكذب.

يقول ابن حجر: «فَقَدِ اشْتَدَّ إِنْكَارُ جَمَاعَةٍ مِمَّنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِالرِّجَالِ صِحَّتَه، وَبَالَغَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي ذَلِكَ كَعَادَتِهِ إِلَى أَنْ قَالَ: وَهِيَ وَاللهِ فِرْيَةٌ مَا فِيهَا مِرْيَةٌ. وَتَبِعَهُ جَمَاعَةٌ بَعْدَهُ، وَالله الْمُسْتَعَان... وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهَا الْمُعْتَمَدُ، لَكِنْ تَكْذِيبُ الْمَنْقُولِ بَعْدَ صِحَّتِهِ لَيْسَ مِنْ دَأْبِ أَهْلِ التَّحْصِيلِ، فَلْيُنْظَرْ فِي تَأْوِيلِهِ بِمَا يَلِيقُ بِهِ»[37].

أما ما ذكروه من نكارة المتن فليس كافياً في اتهام الرواة بالكذب، وليس ثمة حاجة أصلاً لذلك، فيمكن – كما قال ابن حجر– توجيهه بما يتوافق والأصول أو الحكم عليه بالشذوذ فحسب.

وما ذكره الزمخشري من الاستبعاد؛ لكون القرآن الكريم محل عناية الصحابة ﷺ ليس بمتعين؛ لأنه يمكن أن يُقال: إن ابن عباس ﷺ وهم في ذلك، هذا إن سلمنا أن ابن عباس ﷺ أراد المصحف الإمام وكاتبه ﷺ. وكون ابن عباس ﷺ وهم في ذلك ليس ببعيد، وهو معذور ﷺ ولا يلزم منه أن يكون القرآن محلاً للتحريف.

يقول ابن تيمية: «كذلك بعض السلف أنكر بعضهم حروف القرآن مثل إنكار بعضهم قوله: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ وقال: إنما هي: «أو لم يتبين الذين آمنوا» وإنكار الآخر قراءة قوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ (الإسراء: 23) وقال: إنما هي: «ووصى ربك» وبعضهم كان حذف المعوذتين، وآخر يكتب سورة القنوت. وهذا خطأ معلوم بالإجماع والنقل المتواتر، ومع هذا فلما لم يكن قد تواتر النقل عندهم بذلك لم يكفروا، وإن كان يكفر بذلك من قامت عليه الحجة بالنقل المتواتر»[38].

وهناك من العلماء من لم يقف عند الحكم على الرواية، بل تجاوز ذلك إلى توجيهها بما يرى أنه يُزيل عنها الإشكال.

قال السيوطي: «وقد أجاب ابن أشتة عن هذه الآثار كلها بأن المراد أخطؤوا في الاختيار، وما هو الأولى لجمع الناس عليه من الأحرف السبعة»[39].

واحتج ابن أشتة لذلك بما جاء عن خارجة بن زيد عن أبيه قال: «إن العرب تسمي الأخوين إخوة، فقالوا له: يا أبا سعيد أوهمت إنما هي ثمانية أزواج: من الضأن اثنين اثنين، ومن المعز اثنين اثنين، ومن الإبل اثنين اثنين، ومن

(36) البحر المحيط، لأبي حيان (6/ 391). وتابعه الألوسي. روح المعاني (9/ 274).

(37) فتح الباري، لابن حجر (8/ 373).

(38) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (12/ 493).

(39) الإتقان، للسيوطي (2/ 328-329).

البقر اثنين اثنين، فقال: لا، إن الله يقول: (فجعل منه الزوجين الذكر والأنثى) فهما زوجان، كل واحد منهما زوج، يقول : الذكر زوج، والأنثى زوج»[40].

قَالَ ابْنُ أُشْتَةَ: «فَهَذَا الْخَبَرُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَوْمَ يَتَخَيَّرُونَ أَجْمَعَ الْحُرُوفِ لِلْمَعَانِي، وَأَسْلَسَهَا عَلَى الْأَلْسِنَةِ، وَأَقْرَبَهَا فِي الْمَأْخَذِ، وَأَشْهَرَهَا عِنْدَ الْعَرَبِ لِلْكِتَابَةِ فِي الْمَصَاحِفِ، وَأَنَّ الْأُخْرَى كَانَتْ قِرَاءَةً مَعْرُوفَةً عِنْدَ كُلِّهِمْ، وَكَذَا مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ»[41].

ونوقش أبن أشتة بأن اللفظ المروي عن ابن عباس ﷺ من اتهام الكاتب بالنعاس لا يُساعد على ما قاله؛ لأنه صريح في التخطئة، فمن كتب ناعساً لا يُوصف بأنه أخطأ الاختيار.

وأيضاً، فإن الخبر الذي ذكره ابن أشتة عن زيد بن ثابت يدلّ على أن زيداً ﷺ هو الأعلم بالاختيار، وهذا متعين؛ لأن زيداً ﷺ حين كتب المصاحف كان معه لجنة من الأكابر يُستبعد معه تواطؤهم على اختيار ما ليس بأولى.

إن ابن أشتة في الواقع لم يحل الإشكال[42] بل زاد عليه؛ إذ كيف يتهم ابن عباس ﷺ زيداً ﷺ بالنعاس حال الكتابة؟ وكيف لم ينبهه الصحابة إلى خطئه، وكيف يتفقون على كتابة الخطأ أو ما هو خلاف الأولى؟؟

كما أن ابن أشتة بنى كلامه على أن مراد ابن عباس ﷺ بالكاتب زيد بن ثابت ﷺ بدليل إيراده الخبر عن زيد بن ثابت ﷺ في شأن آية الأنعام. والواقع أنه ليس ثمة دليل على أن ابن عباس ﷺ أراد زيد بن ثابت ﷺ ولا أنه أراد المصحف الإمام.

إن أحسن أحوال جواب ابن أشتة أن يكون ملائما لبعض الآثار الطاعنة في الرسم، أما هذا الأثر الذي بين أيدينا فلا يصلح بحال.

المطلب الثالث: الترجيح.

إن القول بصحة هذا الأثر عسير جداً لما تقدّم من الكلام عليه في الفرع الأول، وإن النفس لا تطمئن لتوفر جميع شروط الصحة فيها –كما سبق أيضاً في الفرع الثاني– غير أنه على فرض صحتها فيمكن توجيهها بما لا يطعن في رسم المصحف.

فأقول على الناظر في هذا الأثر أن يتنبه إلى أن ابن عباس ﷺ لم يقل: إن زيداً ﷺ كتبها وهو ناعس، ولم يُشر كذلك إلى كونه يتحدث عن المصحف الإمام، وبالتالي ليس من إنصاف ابن عباس ﷺ أن يُقال عنه: إنه أراد زيداً ﷺ تحديداً، وإنه أراد تخطئة رسم المصحف الإمام، بل أقول: إنه من المتعيّن أن ابن عباس ﷺ لم يُرد زيداً ولا المصحف الإمام، فإن ابن عباس ﷺ شاهد على

(40) السنن الكبير، للبيهقي (6/ 373). ورواه أبن أشتة بسنده، نقله السيوطي في الإتقان (2/ 329).

(41) الإتقان، للسيوطي (2/ 329).

(42) وإن ارتضاه السيوطي وقدمه على رأي ابن الأنباري. المرجع السابق.

كتابة المصاحف العثمانية، ويعلم أن عثمان رضي الله عنه قد وضع لذلك جماعة، ويعلم اطلاع الصحابة على عملهم، ويعلم أنه لم يكتب مصحف واحد بل عدة مصاحف وأن زيداً لم يستقلّ بالقيام بهذه المهمة، وأنه يستحيل تواطؤ المصاحف على الوهم[43].

يقول ابن تيمية راداً على من زعم الخطأ في كتابة قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ (طه:63): «وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْكَاتِبَ غَلِطَ فَهُوَ الغالط غَلَطًا مُنْكَرًا كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ؛ فَإِنَّ الْمُصْحَفَ مَنْقُولٌ بِالتَّوَاتُرِ، وَقَدْ كُتِبَتْ عِدَّةُ مَصَاحِفَ، وَكُلُّهَا مَكْتُوبَةٌ بِالْأَلِفِ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ فِي هَذَا غَلَطٌ»[44].

وهكذا نقول: قد كتبت عدة مصاحف بـ﴿أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ﴾ فكيف يُتصور في هذا نعاس؟، وعلى هذا فنجزم بأن ابن عباس رضي الله عنه لم يرد زيداً رضي الله عنه ولا المصحف الإمام.

وهنا يسأل سائل، فعن أي كاتب يتحدث ابن عباس رضي الله عنه وعن أي مصحف؟

والجواب: أنه من المستفيض عن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين أنهم يستأجرون من يكتب لهم مصحفا، فليس عندهم ما عندنا من المطابع، وقد ينشغل أحدهم عن أن يكتب بيده، فيوكل غيره في الكتابة[45]، فابن عباس رضي الله عنه قصد بكلامه السابق كاتباً من جنس هؤلاء الكتاب، ومصحفاً من جنس هذه المصاحف المنسوخة.

وقد يقول قائل: فهل أخطأ ابن عباس رضي الله عنه حين وهّم الكاتب، مع أن الكاتب كتب القراءة المتواترة؟ أجيب فأقول: إن هذا ليس بلازم فلعلّ ابن عباس رضي الله عنه أراد من الكاتب أن يكتب هذا الحرف على قراءة ابن مسعود رضي الله عنه وغيره[46] فوهم الكاتب، فكتبها على قراءة زيد.

ولو سلمنا جدلاً بأن ابن عباس رضي الله عنه أخطأ حين وهّم الكاتب فليس في هذا كبير غضاضة، وقصارى الأمر: أن ابن عباس رضي الله عنه في هذا الحرف الخاص لم يكن على علم بأن القراءة المتواترة على خلاف ما يعلمه[47]، وهذا من المعفو عنه[48].

وقد كان من بركة جمع عثمان رضي الله عنه للمصحف أن بيّن للناس الصواب من القراءة، وعلمهم ما كان يجهل

(43) تفسير الطبري (7/ 680).

(44) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (15/ 255).

(45) تفسير الطبري (4/ 348). والمصاحف، لابن أبي داوود= (1/ 455 – 465).

(46) رويت هذه القراءة عن علي – وفي إسنادها ضعف – وعن ابن مسعود رضي الله عنه وبعض التابعين. تفسير الطبري (13/ 535 – 537)، والقراءات الشاذة، لابن خالويه ص (108)، وفتح الباري، لابن حجر (8/ 373).

(47) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (12/ 493).

(48) سيأتي – إن شاء الله – في المطلب الرابع، الفرع الثالث توضيح مستفيض لمراد ابن عباس بلفظ التخطئة الوارد عنه في سورة النور.

بعضهم من النص القرآني، وأزاح المنسوخ من التلاوة، فجزاه الله خير الجزاء، وأكبر الظن – على التسليم بصحة هذا الأثر – أن ابن عباس ﵄ تبيّن له فيما بعد القراءة المتواترة لهذا الحرف، وأنها أصوب بدليل ما ورد عنه من طرق أنه كان يقرأ بها ويفسرها.

***

المبحث الثاني

قول الله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ (الإسراء:23)

المطلب الأول: لفظ الأثر وتخريجه.

روى سعيد بن جُبَيْر عَن ابْن عَبَّاس ﵄ فِي قَوْله: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ قَالَ: «التزقت الْوَاو بالصَّاد وَأَنْتُم تقرؤونها ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ »(49).

أخرجه سعيد بن منصور في سننه (6/ 104–105) والفريابي، وابن المنذر، وابن الأنباري في المصاحف، كما في الدر المنثور (5/ 257)(50).

قال سعيد بن منصور: «حدثنا سفيان(51)، عن عبدالملك بن أعين، عن سعيد بن جبير(52) به».

أما عبد الملك بن أعين فقد اختلفت فيه كلمة النقاد، والأكثرون على جرحه على تفاوت فيما بينهم في الجرح.

فقال ابن معين عنه: «ليس بشيء» وفي رواية أخرى: «ضعيف»(53)، كما ترك ابن مهدي الرواية عنه(54)، وقال ابن شاهين: «ليس بشيء»(55). ووصفه جماعة بأنه رافضي خبيث القول(56)

وطائفة أخرى من العلماء رأوا أن ضعفه محتمل، وعليه فيصلح في الشواهد والمتابعات. قال البخاري: «يحتمل في الحديث»(57)، وقال أبو حاتم: «محله الصدق صالح الحديث يكتب حديثه»(58)، وقال الساجي: «يحتمل في الحديث»(59).

وطائفة أخرى وثقته كابن حبان(60)، والعجلي(61)، وأحمد بن صالح(62). وقال ابن معين في رواية «لا بأس

---

(49) قال السيوطي: «وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أُشْتَةَ، بِلَفْظِ «اسْتَمَدَّ مِدَادًا كَثِيرًا فَالْتَزَقَتِ الْوَاوُ بِالصَّادِ»». الإتقان، للسيوطي (2/ 328).

(50) عزاه في الدر المنثور إلى الطبري، ولم أجده فيه، ولا وجده محقق المطالب العالية.

(51) هو سفيان بن عيينة الحافظ المشهور موصوف بالإمامة. تقريب التهذيب، لابن حجر ص (245).

(52) ثقة ثبت فقيه. تقريب التهذيب، لابن حجر ص (257).

(53) موسوعة أقوال ابن معين، لبشار عواد وآخرين (1/ 520).

(54) تهذيب الكمال، للمزي (18/ 283).

(55) تاريخ أسماء الضعفاء، لابن شاهين ص (133).

(56) تهذيب الكمال، للمزي (18/ 283).

(57) الضعفاء الصغير، للبخاري ص (87).

(58) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (5/ 343).

(59) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (8/ 302).

(60) تهذيب الكمال، للمزي (18/ 284).

(61) تهذيب التهذيب، لابن حجر (6/ 386).

(62) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (8/ 303).

به»[63].

والأقرب ضعفه؛ لأنهم الأكثر والأتقن؛ ولأن من وثقه يغلب عليهم التساهل[64]، إلا أن ضعفه ليس بالشديد وعليه فيمكن قبوله في المتابعات والشواهد.

وإذا كان كذلك، فهل لخبره شواهد أو متابعات تقويه؟

أقول: ذكر السيوطي له متابعة، فقال: «وَأخرج ابْن أبي حَاتِم من طَرِيق الضَّحَّاك عَن ابْن عَبَّاس ﵄ وَأخرج أَبُو عبيد وَابْن منيع وَابْن الْمُنْذر وَابْن مرْدَوَيْه من طَرِيق مَيْمُون بن مهْرَان عَن ابْن عَبَّاس ﵄ قَالَ: أنزل الله هَذَا الْحَرْف على لِسَان نَبِيكُم ﷺ (ووصى رَبك أَن لَا تعبدوا إِلَّا إِيَّاه) فالتصقت إِحْدَى الواوين بالصاد، فَقَرَأَ النَّاس ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ وَلَو نزلت على الْقَضَاء مَا أشرك بِهِ أحد»[65].

غير أن هذه المتابعة لا يفرح بها، قال البوصيري: «هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، فُرَاتُ بْنُ السَّائِبِ ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَابْنُ مَعِينٍ وَابْنُ حِبَّانَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»[66].

والواقع أن فراتاً أجمعوا على ضعفه الشديد، ولا سيما حين يروي عن ميمون بن مهران[67] – كما في هذه الرواية – وعلى هذا فلا قيمة لمتابعته، وأما رواية الضحاك عن ابن عباس ﵄ فقد أخرجها ابن أشتة أيضاً عن الضحاك من طريقين[68] لكنها ظاهرة الانقطاع[69]، ولا يُدرى بقية الإسناد، ومن المحتمل جداً أن يكون من كلام الضحاك، ووهم بعض الرواة، فأسندوه لابن عباس ﵄، وإذا كان الأمر كذلك فلا سبيل للركون لهذه الرواية.

المطلب الثاني: موقف العلماء من هذا الأثر، وحكمهم عليه.

اختلف العلماء في الحكم على هذا الأثر، فذهب الحافظ ابن حجر إلى جودة إسناده.

يقول: «وَقد جَاءَ عَن بن عباس ﵄ نَحْوُ ذَلِكَ فِي قَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ قَالَ:

(63) موسوعة أقوال ابن معين، لبشار عواد وآخرين (1/ 520).

(64) باستثناء تلك الرواية عن ابن معين، لكنها معارضة بروايات أكثر عنه، فيمكن تفسيرها بأن ضعفه محتمل، وهذا أولى من التشكيك فيها. وانظر في معنى لا بأس به عند ابن معين، الحديث الحسن لذاته ولغيره، للدريس (4/ 1864).

(65) الدر المنثور، للسيوطي (5/ 257-258).

(66) إتحاف الخيرة المهرة، للبوصيري (6/ 229).

(67) الكامل في الضعفاء، لابن عدي (7/ 135)، ميزان الاعتدال، للذهبي (3/ 341).

(68) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (1/ 185).ط عالم الكتب. وقد ذكر السيوطي لفظ أحدهما. ولعلّ الأقرب أن موضع الشاهد من كلام الضحاك لا ابن عباس.

(69) لأن الضحاك لم يسمع منه شيئا باتفاق النقاد. جامع التحصيل، للعلائي ص (199).

«وَوَصَّى، الْتَزَقَتِ الْوَاوُ فِي الصَّادِ» أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْهُ»[70].

وواضح أن ابن حجر حكم على جودة إسناده بناء على أنه يرى أن عبد الملك بن أعين صدوق[71]، غير أن هذا ليس بمسلّم لما تقدّم في الفرع السابق، وعلى التسليم بأن ابن أعين صدوق، لكن هذا غير كافٍ في الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن؛ لما تقدّم من أن الحكم على الإسناد لا يستلزم الحكم على الحديث[72].

وفي المثال الذي نحن فيه من الوارد الحكم على هذه الرواية بالشذوذ، لكونها مخالفة للمتواتر من القراءة المروي عن ابن عباس ﷺ كقراءة أبي جعفر ونافع المدنيين وابن كثير المكي وأبي عمرو ويعقوب البصريين[73].

وبالمقابل ذهب جمهور العلماء إلى ضعف هذه الرواية، ومنهم: الحافظ ابن أبي حاتم[74]. وقال: «لو قلنا هذا لطعن الزنادقة في مصحفنا» وأجيب: بأن ابن أبي حاتم إن أراد ضعف الرواية سنداً فمسلّم، وأما ردّ الرواية متنا لكون ذلك سيؤدي إلى الطعن فغير مسلّم؛ لأنه يمكن توجيه الرواية بما يدفع الإشكال في ظاهرها، كما قال ابن حجر[75].

كذلك ممّن ردّها ابن الأنباري معارضاً إياها بالمتواتر من القراءة المروي عن ابن عباس ﷺ[76]. وهنا ابن الأنباري يُعرض عن التطرق إلى السند، وإنما يحكم على الحديث بالشذوذ؛ لمخالفته لما يرى أنه الأقوى، وهي القراءات المتواترة عن ابن عباس ﷺ. غير أن السيوطي رأى أن جواب أبن أشتة – الآتي – أقوى منه وأقعد

وممّن ردها: ابن الجوزي فقال: «وهذا على خلاف ما انعقد عليه الإجماع، فلا يلتفت إليه»[77]. وظاهر كلامه أنه ﷺ ردّ الرواية لشذوذها حيث خالفت الإجماع. ونحوه الكرماني حيث قال: «ووصى، عند القراء مقبولة في الشواذ والحكاية مردودة على الراوي»[78].

وممّن ردّها الرازي، فقال: «وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ بَعِيدٌ جِدًّا؛ لِأَنَّهُ يَفْتَحُ بَابَ أَنَّ التَّحْرِيفَ وَالتَّغْيِيرَ قَدْ تَطَرَّقَ إِلَى الْقُرْآنِ، وَلَوْ جَوَّزْنَا ذَلِكَ لَارْتَفَعَ الْأَمَانُ عَنِ الْقُرْآنِ وَذَلِكَ يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ حَجَّةً، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ طَعْنٌ عَظِيمٌ فِي الدِّينِ»[79].

(70) فتح الباري، لابن حجر (8/ 373).
(71) تقريب التهذيب، لابن حجر ص (362).
(72) المطلب الثاني من المبحث الأول.
(73) سنن سعيد بن منصور (6/ 105) حاشية (1). وينظر ما تقدّم في المبحث الأول المطلب الثاني.
(74) المحرر الوجيز، لابن عطية (3/ 447).
(75) فتح الباري، لابن حجر (8/ 373).
(76) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (2/ 329).
(77) زاد المسير، لابن الجوزي (3/ 17).
(78) غرائب التفسير، للكرماني (1/ 624).
(79) مفاتيح الغيب، للرازي (20/ 321).

وأرى أن هذا تهويل مبالغ فيه، فإن هذه الرواية لو قبلت سنداً ومتنا فإنه بالإمكان الجواب عن ظاهرها المشكل – كما سيأتي –[80].

وأما ابن أشتة فقد حمل هذا الخبر ونظائره على أن المراد الخطأ في الاختيار[81]. وهذا الحمل لا يصلح في هذا الخبر؛ لأنه صريح في أن قراءة «وقضى» محض خطأ من الكاتب، حمله عليه كثرة الحبر، فالكاتب – بحسب الرواية – لم يخطئ في الاختيار، بل أخطأ حين أكثر الحبر[82]!!

المطلب الثالث: الترجيح.

الأقرب أن هذه الرواية ضعيفة ضعفاً شديداً لما يلي:

1 – الكلام المتقدّم في عبد الملك بن أعين[83] من جهة حفظه.

2 – أن عبد الملك موصوف ببدعة الرفض، وللرافضة رأيهم المشين في سلامة النص القرآني[84]، ولا يخفى أن جمهرة من العلماء يرون ردّ رواية المبتدع إذا روى ما يؤيد بدعته[85]، وهذه الرواية تؤيد بدعته بوجهٍ ما.

3 – أن عبد الملك هنا – على فرض أنه في مرتبة صدوق – يروي الخبر عن سعيد بن جبير متفرداً به عنه دون سائر تلاميذ سعيد الذين هم أكثر حفظاً وإتقاناً وملازمة لسعيد بن جبير، ومثل هذا التفرد يعله العلماء ولا يقبلونه، لا سيما المتن ممّا يُستنكر، ويستدعي الاحتياط في قبوله لتعلقه بالنص القرآني[86].

4 – أن عبد الملك لم يُصرِّح بالسماع هنا من سعيد، ولم يأت ما يثبت سماعه منه أصلاً، ولم يذكره العلماء في الرواة عن سعيد[87]، بل إني ظللت أفتش في السنن والمسانيد وكتب الرجال فما وجدت لابن أعين أي رواية عن ابن جبير سوى هذه التي لم يُصرح فيها بالسماع، ممّا يستدعي التوقف عن قبول روايته في سعيد إن لم يُجزم بردها؛ لفقد شرط الاتصال.

5 – أنه ثبت عن ابن عباس ﷺ أنه فسّر لفظة ﴿وَقَضَىٰ﴾ حيث ورد عنه ذلك من عدة طرق[88] وهذا

(80) في الفرع القادم.

(81) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (2/ 328).

(82) تُراجع بقية مناقشة ابن أشتة في المبحث الأول المطلب الثاني.

(83) المطلب الأول من هذا المبحث.

(84) أضواء على سلامة المصحف الشريف، لزيد عمر ص (79).

(85) شرح علل الترمذي، لابن رجب (1/ 356).

(86) الحديث الحسن لذاته ولغيره، للدريس (4/ 2043)، سنن سعيد بن منصور (6/ 104). حاشية (1).

(87) تهذيب الكمال، للمزي (18/ 283)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (6/ 385).

(88) من طريق علي بن أبي طلحة عند الطبري (4/ 542) وغيره، ومن طريق عطاء الخراساني عند أبي عبيد في الناسخ والمنسوخ ص (283)، وعن العوام بن حوشب عمّن حدثه عند أبي عبيد في فضائل القرآن (2/ 82).وهذه الطرق بمجموعها تثبت الخبر عن ابن عباس بل طريق ابن أبي طلحة وحده إسناده جيد.

لقوته يوهن رواية ابن أعين.

فلهذه الأسباب أرى أنه لا مجال لقبول هذه الرواية.

ويبقى أنه على فرض قبول سندها، فهل بالإمكان الحكم عليها بالقبول أم أنه لا مناص من ردّها بالنظر لشذوذها حيث خالفت القراءات المتواترة عن ابن عباس ﷺ، وخالفت ما ورد عن ابن عباس ﷺ أنه قرأ ﴿ وَقَضَىٰ ﴾ وفسّرها، ولم يردها - وهو ما جنح إليه ابن المنادي وغيره -؟

إنه من الواضح أن ابن المنادي وغيره من أهل العلم فهموا من هذه الرواية أنه يُقصد بها المصحف الإمام ومن كتبه. والواقع أنه لا يوجد تصريح بذلك في هذه الرواية، كما أن واقع كتابة المصحف الإمام لا يحتمل أن يحصل فيه ما ذكره ابن عباس ﷺ هنا[89].

ومن الممكن أن ابن عباس ﷺ لم يكن على علم بهذه القراءة المتواترة، ورأى مصحفاً ليس من المصاحف العثمانية فاستنتج أن كاتبه حصل له الوهم، وهذا الاحتمال وارد؛ لأن قراءة «ووصى» هي قراءة لعلي بن أبي طالب ﷺ وأبي بن كعب ﷺ[90] وقد أخذ ابن عباس ﷺ عنهما القراءة.

(89) راجع المطلب الثالث من المبحث الأول.

(90) سنن سعيد بن منصور (6/ 105)، الدر المنثور، للسيوطي (5/ 258).

وعلى هذا الاحتمال يكون ابن عباس ﷺ قد وهم في التخطئة، لكنه في آخر الأمرين علم القراءة المتواترة[91]. وليس في هذا غضاضة عليه، كما أنه ليس فيه طعن في رسم المصحف، وإنما خطأ من ابن عباس ﷺ

ويحتمل أن ابن عباس ﷺ لم يحصل له وهم، وإنما قصد كاتباً أراد أن يكتب على قراءة أبي بن كعب ﷺ فزاد حبراً نتج عنه كتابة القراءة الأخرى.

والذي يدل على ما سبق: ما جاء عن حبيب بن أبي ثابت قال: «أَعْطَانِي ابْنُ عَبَّاسٍ مُصْحَفًا، فَقَالَ: هَذَا عَلَى قِرَاءَةِ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ﷺ، قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: قَالَ يَحْيَى: رَأَيْتُ الْمُصْحَفَ عِنْدَ نُصَيْرٍ فِيهِ: «وَوَصَّى رَبُّكَ» يَعْنِي: وَقَضَى رَبُّكَ»[92] فهذا الأثر يُبيّن من جهة أن قراءة أبي بن كعب ﷺ «ووصى» كانت محفوظة ومكتوبة عند ابن عباس ﷺ، ومن جهة أخرى يعطي احتمال إرادة ابن عباس ﷺ كاتباً يكتب قراءة أبي بن كعب ﷺ مزيد قوة.

وبهذا يظهر أنه على التسليم بصحة هذا الأثر يمكن دفع ما يُستنكر من ظاهره.

* * *

(91) بينت أدلة ذلك في المطالب السابق.

(92) تفسير الطبري (14/ 542)، وسنده جيد. الصحيح المسبور لحكمة بشير (3/ 239) ويُنظر في أخذ ابن عباس القراءة عن أبي بن كعب أيضاً (6/ 586)، (7/ 668)، (8/ 652، 653)، (12/ 152، 384)، (15/ 356)، (17/ 363)، (24/ 309، 310، 399)، تفسير ابن كثير (3/ 313).

المبحث الثالث

قول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً ﴾ (الأنبياء:48)

المطلب الأول: لفظ الأثر وتخريجه.

روى عكرمة عن ابن عباس ﷺ أنه كان يقرأ «ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء»[93] ويقول: خذوا هذه الواو، واجعلوها ههنا ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ ﴾ (آل عمران:173).

أخرجه سعيد بن منصور في سننه (6/ 295)، وابن المنذر كما في الدر المنثور (5/ 634)، ثم عزا السيوطي إلى عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم في الدر المنثور (5/ 634) نحوه، لكن فيه: انزعوا هَذِه الْوَاو، واجعلوها ﴿ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ ﴾ (غافر:7) ففي الرواية الأولى الواو تُزاد في آية آل عمران، وفي الرواية الثانية تُزاد في آية غافر، أما الرواية الأولى فقد رواها سعيد بن منصور قال: حدثنا سفيان[94] عن عمرو[95] عن عكرمة[96].

وهذا إسناد صحيح على شرط البخاري، أما الرواية الأخرى التي ذكرت فيها آية غافر بدل آية آل عمران، فقد وجدتها في فضائل القرآن، لأبي عبيد (2/ 126). وهذا سندها: قال أبو عبيد: حدثنا يزيد، عن جرير بن حازم، عن الزبير بن الخريت، عن عكرمة[97] قال: قال أبو عبيد: «لا أدري أهو عن ابن عباس ﷺ أم لا أنه كان يقرأ: الفرقان ضياء». كما أن السيوطي في الإتقان (2/ 328) ذكر بعض إسناد ابن أبي حاتم، فقال: وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ الزُّبَيْرِ بْنِ خِرِّيتٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: انْزِعُوا هَذِهِ الْوَاوَ فَاجْعَلُوهَا فِي: ﴿ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ ﴾ (غافر:7). فالظاهر أنه عين إسناد أبي عبيد غير أن أبا عبيد شكّ في وصله لابن عباس ﷺ وأما ابن أبي حاتم فجزم.

وهـذه الروايـة الثانيـة لا تـصح – والله أعلـم – والأولى مقدمة عليها، فابن دينار أوثق من الزبير بمراحل، بل هو ممن تدور عليه الأسانيد[98]، وابن خريت، وإن كـان ثقة، لكن تُكلِّم فيه[99]، والأمر الآخر أن في إسـناد الروايـة الثانية: جرير بن حازم، وقد سبق أنه صـاحب أوهـام[100]، وبالجملة فالإسناد الأول لا مطعن فيـه، بخـلاف الثـاني؛ ولذا تُقدّم الرواية الأولى على الثانية.

(93) بدون واو.

(94) سبق التعريف به في المبحث الثاني المطلب الأول. وهـو أثبـت الناس في عمرو بن دينار. تهذيب الكمال، للمزي (22/ 8).

(95) هو ابن دينار. ثقة ثبت متقن. تهذيب الكمال، للمزي (22/ 5).

(96) سبق في المبحث الأول المطلب الأول.

(97) سبقت تراجمهم في المبحث الأول المطلب الأول.

(98) شرح علل الترمذي، لابن رجب (1/ 129).

(99) تهذيب التهذيب، لابن حجر (3/ 314).

(100) المبحث الأول المطلب الأول.

المطلب الثاني: موقف العلماء من هذا الأثر، وحكمهم عليه.

لم أجد للمتقدمين كلاماً في الحكم على هذه الرواية، اللهم إلا ما سبق عن ابن الأنباري من تضعيفه لهذه الروايات جميعاً، ومعارضتها بالمتواتر من القراءة عن ابن عباس ﷺ[101]، وكذا ما جاء عن ابن أشتة أنه حملها على التخطئة في الاختيار وما هو الأولى في جمع الناس عليه، وإنما ضعفها بعض المتأخرين سنداً، ولم يذكروا حجة ذلك[102].

المطلب الثالث: الترجيح.

الذي يظهر أن هذا الأثر باللفظ الأول ثابت عن ابن عباس ﷺ فرجاله ثقات، وسنده متصل، ولا يظهر له علة، بخلاف اللفظ الثاني – كما تقدّم – ولا حاجة لتعليله بالشذوذ أو رده لمخالفته القراءة المتواترة عن ابن عباس ﷺ على طريقة ابن الأنباري، بل يمكن توجيهه بأكثر من وجه، ومن ذلك ما ذكره ابن أشتة من أن ابن عباس ﷺ كان يقصد أن قراءة حذف الواو أولى بالاختيار، وبجمع الناس عليه. وهذا التوجيه مبني على أساس أن ابن عباس ﷺ كان على علمٍ بالقراءة الأخرى المتواترة، لكنه قدّم هذه عليها.

ويمكن أن يُقال: إن ابن عباس ﷺ وقت قوله هذا لم يكن على علم بالقراءة المتواترة المجمع عليها، ثم تجدّد علمه بالقراءة المتواترة[103].

ويُلحظ هنا أن ابن عباس ﷺ لم يتطرق صراحة لرسم المصحف، ولم يُصرّح بتخطئة أحد بخلاف ما جاء عنه في المطلبين السابقين، وعليه فليس من الإنصاف الجزم بأن ابن عباس ﷺ أراد الطعن في كتابة المصحف.

وإضافة لما قلناه في المبحثين السابقين من أن رجوع عدد من القراءات المتواترة إلى ابن عباس ﷺ يشهد لتركه القراءة الشاذة، فإن ثمة أمرا آخر يؤيد ذلك، وهو: أنه لم يرد أن ابن عباس ﷺ كان يقرأ آية آل عمران، أو آية غافر بإضافة الواو لا عند أصحاب جمع القراءات المتواترة، ولا عند من جمع الشواذ من القراءة، كأبي عبيد، وابن خالويه، وابن جني ممّا يدل بوضوح على أنه أمر قد هُجر بالكلية من زمن متقدّم.

***

المبحث الرابع

قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَاۚ ﴾ (النور:27)

المطلب الأول: لفظ الأثر وتخريجه.

روى سعيد بن جبير عن ابن عباس ﷺ في قول الله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَاۚ ﴾

(101) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (2/ 329).

(102) مناهل العرفان، للزرقاني (2/ 391)، والمدخل لدراسة القرآن الكريم، لأبي شهبة ص (369).

(103) يُراجع كلام ابن تيمية في المبحث الأول المطلب الثالث.

(النور:27) قال ابن عباس رضي الله عنه: «الاستئذان فيما أحسب ممّا أخطت[104] به الكتاب»، وفي لفظ: «وَإِنَّمَا ﴿تَسْتَأْنِسُواْ﴾ (النور:27) وَهْمٌ مِنَ الْكُتَّابِ»، وفي لفظ: «إنما هي خطأ من الكاتب»، وفي لفظ: «وَلَكِنَّهَا سَقْطٌ مِنَ الْكَاتِبِ»، وفي لفظ: «أَخْطَأَ الْكَاتِبُ»، وفي لفظ: «إِنَّمَا هِيَ تَسْتَأْذِنُوا وَهِيَ سَقْطٌ مِنَ الْكِتَابِ».

والحديث مداره على أبي بشر جعفر بن إياس[105] يرويه عن سعيد بن جبير[106]، وعن أبي بشر رواه جماعة من الثقات المشهورين كهشيم بن بشير، وشعبة بن الحجاج، وأبي عوانة وغيرهم، وبناء على ذلك فظاهر إسناده الصحة، ولفظ الحديث قد اختلف فيه كما تقدّم غير أن أقربها للصحة لفظ «إنما هو وهم من الكتاب» فهذا لفظ هشيم[107] ويرويه جماعة من تلاميذه الثقات، أبرزهم أبو عبيد القاسم بن سلام، ولا يختلفون في لفظه[108]، يليها لفظة: «خطأ من الكاتب»، فقد جاءت في بعض الطرق عن شعبة تعدّ من أصحها[109]. كما جاءت من طريق سعّاد بن سليمان[110].

المطلب الثاني: موقف العلماء من هذا الأثر، وحكمهم عليه.

مال كثير من العلماء إلى ردّ هذه الرواية، منهم ابن الأنباري مُعارضاً لها بالقراءات المتواترة عن ابن عباس رضي الله عنه[111]. وابن النحاس حيث قال: «فأما ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: أخطأ الكاتب... فعظيم محظور القول به...»[112]، والزمخشري قال: «ولا يعوّل على هذه الرواية»[113]. ويقول ابن عطية: «وإطلاق

(104) كذا لفظ سعيد بن منصور في سننه، ويُنظر كلام المحقق عليه في (6/ 411) هامش (1). ومن طريقه بهذه اللفظة الضياء في المختارة (10/ 91) لكنه جاء على الصواب: «أخطأت» عند ابن ابي حاتم من طريق أبي عوانة أيضاً وهو شيخ سعيد بن منصور في الرواية المتقدمة. تفسير ابن أبي حاتم (8/ 2566). كما جاء على الصواب عند البيهقي في شعب الإيمان من طريق سعيد بن منصور (11/ 208).

(105) ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير. تهذيب الكمال (5/ 5). تقريب التهذيب ص (139).

(106) وأما ما جاء من رواية أيوب السختياني عن سعيد بن جبير في شعب الإيمان (11/ 210) فهي منكرة تفرّد بها يعقوب بن إسحاق وهو ضعيف، وقد خالف جماعة من تلاميذ شعبة أكثر وأوثق منه. سؤالات الحاكم (246). كما جاء من رواية أبي بشر عن مجاهد عن ابن عباس عند الحاكم (3496) لكنها معلولة. أحاديث معلة ظاهرها الصحة ص (214، 240)، وتفسير سعيد بن منصور (6/ 410).

(107) ثقة ثبت. تقريب التهذيب ص (574).

(108) فضائل القرآن لأبي عبيد (2/ 129)، وسنن سعيد بن منصور (6/ 411)، وتفسير الطبري (17/ 239)،

(109) تفسير الطبري (17/ 240) من رواية غندر عن شعبة، وغندر من أوثق الناس في شعبة، وهو صاحب كتاب. تهذيب الكمال، للمزي (25/ 5)، وتابعه غيره.

(110) تفسير الطبري (17/ 240).

(111) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (2/ 329).

(112) الناسخ والمنسوخ، للنحاس (2/ 545-546).

(113) الكشاف، للزمخشري (3/ 227).

الخطأ والوهم على الكتاب في لفظ أجمع الصحابة عليه لا يصح عن ابن عباس ﵄»[114] ويقول ابن العربي: «أجمعت الأمة على صحته فلا يُلتفت إلى راوي ذلك عن ابن عباس ﵄»[115]. وقال السمين الحلبي: «منحول عليه»[116].

ويقول الشنقيطي: «وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَصِحَّ عَنِ ابْنِ عباس ﵄، وَإِنْ صَحَّحَ سَنَدَهُ عَنْهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ»[117].

ولم ينصّ أحد منهم على سبب التضعيف، كما أنه لا وجه للطعن في إسناده فرواته ثقات مشاهير، تلقاه عن أبي بشر جماعة من المتقنين، ولم يستنكروه، وإنما ضعفه هؤلاء الجلة من العلماء لما رأوه من نكارة متنه، ولما رأوه مخالفاً لروايات أخرى عن ابن عباس ﵄، وأسوأ من كلام هؤلاء العلماء ما قاله الحكيم الترمذي: «فَهَذَا كَلَام جَاهِل أَو ملحد يكيد الدّين، أَو لَيْسَ فِيمَا روى أَبُو أَيُّوب ﵁ عَن رَسُول الله ﷺ فِي تَفْسِير الِاسْتِئْنَاس مَا يبطل هَذَا، وَكَأَنَ كتاب الله تَعَالَى بَين ظهراني أَصْحَاب رَسُول الله ﷺ فِي مضيعة، حَتَّى كتب الْكَاتِب فِيهَا مَا شَاءُوا، أَو زادوا أَو نَقَصُوا، وَكَأَنَ الصَّحَابَة أهملوا أَمر دينهم حَتَّى فوضُوا عهد رَبهم إِلَى كَاتب يُخطئ فِيهِ، ثمَّ يَقْرَؤُهُ أَبُو بكر وَعمر وَأبي ﵃ حَيْثُ جَمَعُوهُ فِي خلَافَة أبي بكر ﵁ ثمَّ من بعده مرّة أُخْرَى فِي زمن عُثْمَان ﵁ وهم على الْخَطَأ، وَشعْبَة وَأَبُو بشر رُوَاة لَا يعْرفُونَ مَا غور هَذَا، وَإِنَّمَا يُنكر هَذِه الْأَشْيَاء، ويدفعها الرُّعَاة عقلوا عَن الله تَعَالَى وَعَن تَدْبيره فَهموا وهم المقربون أهل الْيَقِين»[118].

وعلى طريقة الحكيم الترمذي سار أبو حيان فقال: «وَمَنْ روى عَنِ ابْنِ عباس ﵄ أَنَّ قَوْلَهُ: «تَسْتَأْنِسُوا» خَطَأٌ أَوْ وَهْمٌ مِنَ الْكَاتِبِ، وَأَنَّهُ قَرَأَ: «حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا» فَهُوَ طَاعِنٌ في الْإِسْلَامِ مُلْحِدٌ فِي الدِّينِ، وَابْنُ عباس ﵄ بَرِيءٌ مِنْ هذا القول»[119]. وكذلك ابن عادل: «وما يُنقل عن ابن عباس ﵄ فشيء مفترى عليه. وضعفه بعضهم بأن هذا يقتضي الطعن في القرآن الذي نقل بالتواتر، وصحة القرآن الذي لم ينقل بالتواتر، وفتح هذين البابين يطرق الشك إلى كل القرآن وإنه باطل»[120].

ومعاذ الله أن يكون هؤلاء العلماء جهلة أو ملحدين!! كما لا يُقبل أبداً الانتقاص من أبي بشر أو شعبة،

(114) المحرر الوجيز، لابن عطية (4/ 176).

(115) أحكام القرآن، لابن العربي (3/ 370).

(116) الدر المصون، للسمين الحلبي (8/ 396).

(117) أضواء البيان، للشنقيطي (5/ 493).

(118) نوادر الأصول في أحاديث الرسول، للحكيم الترمذي (3/ 91).

(119) البحر المحيط، لأبي حيان (8/ 30-31).

(120) اللباب، لابن عادل (14/ 340-341). ويُنظر مفاتيح الغيب، للرازي (23/ 365).

كيف وقد رواه غير شعبة من كبار الحفاظ –كما تقدّم-.

إنه لا يقبل القدح في أئمة الدين، وكأنهم جماعة من الأعاجم يحفظون ما لا يعرفون معناه، وإذا لم يكن شعبة وهشيم وأبو عوانة من العارفين بالله، فمن يكون؟؟

إن من نقل هذه الرواية من العلماء نقلها بكل أمانة، وما كان ليكتم علماً لكون قوم سيستشكلونه، بل الواجب نقل العلم ورد متشابهه إلى محكمه، وحمله على أحسن محامله أو تخطئة قائله إن لم يكن معصوماً.

و ما ذكره الحكيم الترمذي وغيره من اللوازم ليس بلازم بالضرورة، وإنما بناه على فهمه للأثر وما فهمه ليس بمُسلَّم له. كما أن حديث أبي أيوب الذي أشار إليه، واعتمد عليه شديد الضعف[121].

وقد أحسن ابن حجر حين قال: «وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهَا الْمُعْتَمَدُ، لَكِنْ تَكْذِيبُ الْمَنْقُولِ بَعْدَ صِحَّتِهِ لَيْسَ مِنْ دَأْبِ أَهْلِ التَّحْصِيلِ فَلْيُنْظَرْ فِي تَأْوِيلِهِ بِمَا يَلِيقُ بِهِ»[122]، كما نبّه ﷬ إلى أن عامة من يصدر منهم هذا القول ليس من أهل الحديث العارفين به: «أَمَّا مَا أَسْنَدَهُ الطَّبَرِيُّ عَن ابن عباس ﷺ فَقَدِ اشْتَدَّ إِنْكَارُ جَمَاعَةٍ مِمَّنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِالرِّجَالِ صِحَّتِهِ، وَبَالَغَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي ذَلِكَ كَعَادَتِهِ»[123]، فبعض العلماء ليس من فرسان الحديث العالمين بدقائق أحكامه، وعليه فما يصدر منهم ينبغي فحصه والتأكد منه؛ ولذا ترى جماعة آخرين من العلماء لم يتجاسروا على القدح في الرواية صراحة.

يقول الباقلاني: «وقد قلنا من قبلُ: إن هذهِ أخبارُ آحادٍ غيرُ مقطوع عليها ولا موثوقٍ بصحتها، وإننا لا نجوز أن نُثبت قرآناً بطريقٍ لا يوجبُ العلمَ ولا يَقطعُ العذر، وإنّ الشهادةَ على أدنى المؤمنينَ منزَلة بمثلِ ذلك، وأنهُ قد زادَ في كتابِ الله تعالى ما ليسَ منهُ أو نقَصَ شيءٌ منهُ غيرُ مقبولة، فلا يجبُ الاعتدادُ بمثلِ هذهِ القراءاتِ على وجه.

وقلنا أيضاً: إننا نعلمُ إجماعَ الأمةِ وسائرَ من رُويت عنهم هذه الرواياتُ من طريقٍ يوجب العلمَ تسليمَهم بمصحف عثمانَ والرضا به والإقرارَ بصحة ما فيه، وأنه هو الذي أنزلهُ اللهُ على ما أنزلهُ ورتّبه، فيجبُ - إن صحت هذه القراءات عنهم- أن يكونوا بأسرِهم قد رَجعوا عنها، وأذعنوا بصحة مصحف عثمان، فلا أقل من أن تكونَ الرواية لرجوعهم إلى مصحفِ عثمانَ أشهر من جميعِ هذه الرواياتِ عنهم، فلا يجب الاحتفال بها مع معارضة ما هو أقوى وأثبتُ منها»[124]. فالباقلاني لم يجزم

(121) رواه ابن ماجه (2/ 1221)، وضعفه ابن حجر والبوصيري والألباني والأرناؤوط. فتح الباري (11/ 8)، ومصباح الزجاجة (4/ 110)، وضعيف سنن ابن ماجه (1/ 299)، وسنن ابن ماجه تحقيق الأرناؤوط (4/ 657).

(122) فتح الباري، لابن حجر (8/ 373).

(123) المصدر السابق.

(124) الانتصار للقرآن، للباقلاني (2/ 425). وسبق له بأسطر كلام عن فضائل القرآن، لأبي عبيد لا يُسلّم له به.

بضعفها، بل أورد ذلك احتمالا، والبيهقي لما كان من كبار المحدثين تعامل بحذر مع هذه النصوص، يقول: «وَهَذَا الَّذِي رَوَاهُ شُعْبَةُ، وَاخْتُلِفَ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ، وَرَوَاهُ أَبُو بِشْرٍ، وَاخْتُلِفَ عَلَيْهِ[125] فِي إِسْنَادِهِ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ.... وَالْقِرَاءَةُ الْعَامَّةُ ثَبَتَ نَقْلُهَا بِالتَّوَاتُرِ فَهِيَ أَوْلَى، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْقِرَاءَةَ الْأُولَى، ثُمَّ صَارَتِ الْقِرَاءَةُ إِلَى مَا عَلَيْهِ الْعَامَّةُ، وَنَحْنُ لَا نَزْعُمُ أَنَّ شَيْئًا مِمَّا وَقَعَ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ، أَوْ نُقِلَ مُتَوَاتِرًا أَنَّهُ خَطَأٌ، وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ، وَلَهُ وَجْهٌ يَصِحُّ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَتِ الْعَامَّةُ؟»[126].

وكذلك ابن كثير ما زاد على أن قال: «غريب جداً على ابن عباس»[127] وهي عبارة حمّالة أوجه.

فترى البيهقي لم ينص صراحة على التضعيف، وإنما أورده احتمالا، ثم ركن إلى قاعدة تقديم المتواتر على الآحاد، وأما ابن كثير فاقتصر على وصف الغرابة، ولم يتعداه إلى طعن صريح في الراوي أو الرواية.

غير أن ابن بطّال نقل عن إسماعيل بن إسحاق تعليلاً للرواية على طريقة المحدثين، فقال: «هو قول سعيد بن جبير أشبه منه بقوله ابن عباس ﷺ؛ لأن هذا مما لا يجوز أن يقوله أحد؛ إذ كان القرآن محفوظًا قد حفظه الله من أن يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه»[128]. وهذا التعليل يُمكن قبوله على طريقة المحدثين[129] لو وجدنا أن أكثر الرواة يروونه عن سعيد موقوفاً عليه، غير أن هذا لا يتوفر هنا، ويبدو أن ما دعا ابن إسحاق إلى ذكر هذا ليس الصناعة الحديثية المحضة، وإنما استبشاع أن يثبت عن ابن عباس ﷺ؛ ولذا تراه يقول: «إذ كان القرآن محفوظا...» إلخ.

أما ابن أشتة فموقفه من هذه الروايات ونظائرها هو حملها على أن المراد الخطأ في الاختيار وما هو الأولى، لا أن المكتوب ليس من القرآن[130]. وارتضاه السيوطي غير أن الألوسي ردّ ذلك، فقال: «ولا يخفى عليك أن حمل كلام ابن عباس ﷺ على ذلك لا يخلو عن بعد، لأن ما ذكر خلاف ظاهر كلامه، وأيضا ظن ابن عباس ﷺ أولوية ما أجمع سائر الصحابة ﷺ على خلافه مما سمع من رسول الله ﷺ في العرضة الأخيرة بعيد»[131].

وأنبّه هنا إلى أن جماعة من العلماء من المتقدمين والمتأخرين حين أوردوا هذه الرواية: أخذوا في تقرير أن القراءة متواترة، وأنها منقولة بالسماع، وأن الخطأ غير

(125) إذا كان قد اختلف على شعبة فلم يُختلف على هشيم وأبي عوانة، أما أبو بشر فليس ثمة اختلاف حقيقي عليه يستحق الوقوف عنده.

(126) شعب الإيمان، للبيهقي (11/ 210).

(127) تفسير ابن كثير (6/ 38).

(128) شرح صحيح البخاري، لابن بطال (9/ 10).

(129) أما الفقهاء فطريقتهم تقديم الرفع على الوقف؛ لأن من رفع معه زيادة علم.

(130) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (2/ 328-329).

(131) روح المعاني، للألوسي (9/ 329).

ممكن، وأن الصحابة أجمعوا عليها... ونحو ذلك من الحق الذي لا مرية فيه، لكنهم لم يُبينوا ما مراد ابن عباس ﷺ، وما توجيه كلامه، وكيف غابت هذه المعاني عنه؟

إننا إذا لم نجب عن هذه الأسئلة فإننا من حيث لا نشعر قد خرجنا عن محل النزاع.

أيضاً فإنه يبدو أن عدداً من العلماء المعاصرين قد وقعوا تحت ضغط الشبهات الصادرة من الباطنيين والمستشرقين، ولعلهم وجدوا أن أنجح طريقة في الرد عليهم هي: تعليل هذه الروايات.

وأقول: إن تراثنا الشرعي أعلى من أن تؤثر فيه شبهات هؤلاء، وأن النص الشرعي كتاباً وسنة أجل من أن نتعامل معه، وكأنه في قفص الاتهام، وإننا إذ ندرس هذه النصوص المشكلة لسنا في ورطة نريد التخلص منها، ولسنا في وارد الضعف أمام الباطل، وإنما نريد أن نُطبّق بشكل عملي قاعدة: رد المتشابه إلى المحكم، كما نلتزم بمقتضى الموضوعية والبحث العلمي بعيداً عن أية ضغوطات.

وإذا كان من سبق من العلماء قد ردّوا تلك الرواية فثمة جماعة صححوها.

يقول الحاكم عن هذا الأثر: «صحيح على شرط الشيخين»[132] وأقره الذهبي قائلاً: «على شرط البخاري ومسلم»[133].

(132) المستدرك، للحاكم (2/ 430).

(133) المصدر السابق.

ونوقش بأن مسلماً لم يخرِّج لأبي بشر عن مجاهد شيئاً[134]، كما أن المشهور في رواية هذا الحديث أنه من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير لا عن مجاهد[135]. وعليه فعدّ هذا الإسناد بهذا المتن على شرط الشيخين غير مُسلَّم.

كما صحّح إسناده ابن حجر. يقول: «فَأَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَالطَّبَرِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الشُّعَبِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ أَنَّ ابن عباس ﷺ كَانَ يَقْرَأُ «حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا» وَيَقُولُ: أَخْطَأَ الْكَاتِبُ»[136].

وتصحيح ابن حجر لإسناده لا يعني بالضرورة صحة الحديث؛ إذ لا بد لصحة الحديث من انتفاء شرطي الشذوذ والعلة، وهنا من الوارد الحكم على هذه الرواية بالشذوذ؛ لأنها خالفت المتواتر من القراءة عن ابن عباس ﷺ كما قال ابن الأنباري، إضافة إلى أنه قد ثبت عن ابن عباس ﷺ من طرق متعددة صحيحة صريحة أنه كان يقرأ هذا الحرف على وفق المتواترة، بل كان يُفسره كذلك، ومن ذلك ما رواه عكرمة عن ابن عباس ﷺ قال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَاۚ ﴾ (النور:27) وَاسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ: ﴿ لَّيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ

(134) رجال مسلم، لابن منجويه (1/ 122).

(135) أحاديث معلة، للوادعي ص (214، 240).

(136) فتح الباري، لابن حجر (11/ 8).

﴿مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَٰعٌ لَّكُمْ﴾ (النور: 29)[137].

المطلب الثالث: الترجيح:

الذي يظهر - والعلم عند الله - صحة هذه الرواية، فليس في إسنادها ما يُتعلَّق عليه، كما أنه لا حاجة للحكم عليها بالشذوذ – وإن كانت القراءة على وفق المتواتر ثابتة عن ابن عباس ﷺ؛ ذلك؛ لأنه يمكن توجيهها بما يدفع النكارة عنها، وفي هذا الصدد لا ينبغي التسليم بأفهام بعض الأكابر الذين استشنعوا الخبر، فسارعوا إلى ردّه أو الحكم عليه بأنه من وضع الملاحدة، فمن هو أجل منهم كالإمام أحمد يذكر قول ابن عباس ﷺ: خطأ من الكاتب «على جهة الإقرار في ظاهر كلامه»[138]، ولم يرَ فيه ما رآه هؤلاء من النكارة. كما أننا لا نجد من علماء السلف في القرون المفضلة من يصف هذا الأثر وأمثاله بهذه الأوصاف، ويستشنعه كل هذه الشناعة -مع أنه من الشائع عندهم رد الخبر لنكارته - وإنما وجد هذا في القرن الرابع الهجري ممّا يدل على أن علماء السلف لم يروا في هذا الأثر ما يستدعي كل هذا التهويل والاستبشاع؛ فلذا الواجب الاعتدال في التعامل مع هذه الروايات وحملها على أحسن المحامل.

إن الناظر في هذه الرواية عن ابن عباس ﷺ يرى فيها أنه يوهّم الكاتب ويُخطئه، وبالتالي يُخطئ رسم المصحف، لكنه لم يُبيِّن المعنيَّ من الكاتب، ونحن هنا إزاء عدة احتمالات:

الاحتمال الأول: أن ابن عباس ﷺ أراد شخصاً مشتغلاً بكتب المصاحف؛ فإن ظاهرة كتابة المصاحف موجودة منذ زمن النبي - عليه الصلاة والسلام - وزادت بعد جمع القرآن الكريم، ولم يقصد زيد بن ثابت ﷺ ويُقوّي هذا الاحتمال أن ابن عباس ﷺ لو أراد شيخه زيداً لم يُبهمه بهذه الطريقة وكأنه من غبرات الناس، ولكن لماذا يُخطئ ابن عباس ﷺ الكاتب مع أنه كتب المتواترة؟

الجواب: لعلّ ابن عباس ﷺ أراد من الكاتب أن يكتب هذا الحرف على وفق قراءة ابن مسعود[139] ﷺ وأبي بن كعب ﷺ وغيرهم[140]، لاسيما أن ابن عباس ﷺ كان يقرأ آنذاك هذا الحرف على قراءة أبي بن كعب ﷺ، وعنه أخذها[141] غير أن الكاتب كتبها على وفق

---

(137) الأدب المفرد للبخاري ص (241)، وصححه الألباني ص (407). ويُنظر: تفسير الطبري (1/ 75)، (17/ 241، 242).

(138) المبحث الأول، المطلب الثاني.

(139) تفسير الطبري (17/ 241)، القراءات الشاذة لابن خالويه ص (153)، المحتسب لابن جني (2/ 108). وسندها صحيح. المصاحف المنسوبة للصحابة للطاسان ص (260).

(140) وهي: «حتى تستأذنوا» سنن سعيد بن منصور (6/ 411-412).

(141) تفسير الطبري (17/ 240)، التمهيد، لابن عبد البر (3/ 197).

القراءة الأخرى، وقد سبق أن ابن عباس ﵄[142] قد أخذ القراءة عن جملة من الصحابة، منهم أبي بن كعب ﵁، وهنا ألفت نظر القارئ الكريم إلى أن ابن عباس ﵄ لم يكن عنده فحسب قراءة أبي بن كعب ﵁ بل كان عنده مصحف مكتوب على قراءة أبي[143] ﵁ وكان يقرأ بقراءته.

عن عكرمة قال: «كان عبد الله بن عباس ﵄ يقرأ بقراءة أُبي»[144].

يقول ابن حجر: «وَأجِيب بَأن ابن عباس ﵄ بَنَاهَا عَلَى قِرَاءَتِهِ الَّتِي تَلَقَّاهَا عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ﵁»[145].

وعلى هذا الاحتمال يكون ابن عباس ﵄ قد أصاب في تخطئة الكاتب.

الاحتمال الثاني: أن المراد أيضاً كاتب ما، غير أن الكاتب كتبها على المتواترة على الصواب، ولم يكن عند ابن عباس ﵄ آنذاك علم بها، فخطأ الكاتب. وعلى هذا يكون ابن عباس ﵄ قد أخطأ في التخطئة، لكن هذا الخطأ من المعفو عنه؛ لكون ابن عباس ﵄ لم يبلغه تواتر هذا الحرف، وهذا له نظائر عن الصحابة وغيرهم أنهم في بعض الأحرف لا يعرفون المتواترة، ويُقدّمون عليها غيرها!!! ومن ذلك ما جاء عن أبي الدرداء أنه قال: «كَيْفَ قَرَأَ ابْنُ أُمِّ عَبْدٍ وَاللَّيْلِ، فَقَرَأْتُ: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾ (الليل:1-2) وَالذَّكَرِ وَالأُنْثَى قَالَ: «أَقْرَأَنِيهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَاهُ إِلَى فِيَّ، فَمَا زَالَ هَؤُلاَءِ حَتَّى كَادُوا يَرُدُّونِي»[146] فهنا يجتمع اثنان من أصحاب النبي على عدم العلم بالمتواترة، وهذا معفو عنه، ومن السعي المغفور[147]، فلا يُستغرب أن يخفى ذلك الحرف على ابن عباس ﵄، وقد وقفنا على أثر آخر عن ابن عباس ﵄ يُقدّم قراءة متواترة على أخرى، بل يطلب محوها!!

روى سعيد بن جبير قال: «قلت لابن عباس: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾ (الزخرف:19) أو عند الرحمن؟ فقال: عباد الرحمن، فقلت: هو في مصحفي عند الرحمن قال: فامحها، واكتب عباد الرحمن»[148].

فابن عباس ﵄ هنا يطلب محو القراءة الأخرى مع أنها سبعية[149] فدلّ على أنه قد يخفى عليه بعض القراءات المتواترة.

(142) المبحث الثاني المطلب الثالث.

(143) مضى أن سنده جيد.

(144) أحكام القرآن، للجهضمي ص (109). وإسنادها صحيح. المصاحف المنسوبة للصحابة، للطاسان ص (296، 314).

(145) فتح الباري، لابن حجر (11/ 9).

(146) صحيح البخاري (3761).

(147) سبق في المبحث الأول المطلب الثاني نقل عن ابن تيمية في ذلك.

(148) سنن سعيد بن منصور (7/ 289). وصححه المحقق ورواه الحاكم في المستدرك من طريقه (2/ 446) وصححه، وقال الذهبي على شرطهما.

(149) مصحف القراءات العشر المتواترة، للحمراني ص (513).

غير أن الظاهر أن ابن عباس ﵄ قد تجدّد له علم بالقراءة المتواترة بدليل ما ذكرناه قبل قليل من قراءته لهذا الحرف على وفق المتواترة وتفسيره لها وفقها، إضافة لرجوع عدد من القراءات المتواترة له، كما تقدّم – مراراً – ويؤيد هذا أن تلاميذه فسّروا هذا الحرف على وفق المتواترة[150].

الاحتمال الثالث: أن يكون ابن عباس ﵄ أراد زيد بن ثابت، وأطلق عليه الكاتب؛ لكثرة تعاطيه ذلك[151] وبالتالي يكون ابن عباس ﵄ قد خطّأه في كتابة هذا الحرف.

إن هذا الاحتمال هو الذي وقع في ذهن كثير من العلماء، وهو الذي جعلهم يستشنعون ذلك، ويرمون الرواة بالكذب والجهل.

إن من الواضح أن هؤلاء الجلّة من العلماء قد وقع في أذهانهم جملة من اللوازم – بناء على هذا الاحتمال – من قبيل الطعن في رسم المصحف، والطعن في سلامة النص القرآني وتواتره. كما أننا إذا استحضرنا أن الباطنيين والمستشرقين اعتمدوا على هذا الأثر وما كان من جنسه: سنستوعب عندها الحملة القوية من قبل علمائنا على هذه الآثار.

وهنا نحتاج أن نوضح الحقائق التالية:

1 – ليس من المقطوع به حمل هذا الأثر وأمثاله على فهم واحد، وبالتالي فأي محاولة باطنية أو استشراقية لتوظيفه لا محل لها؛ لأنه مع تعدد الاحتمالات الواردة على النص يسقط الاستدلال به.

2 – ليس في هذا النص أي ادعاء تحريف قد طال النص القرآني؛ لأن الخطأ في اللغة والشرع لا يُساوي التحريف الذي يقول به الباطنيون، ومحاولة المساواة بين الخطأ والتحريف مشابهة لمحاولتهم المساواة بين النسخ والتحريف، وكلاهما ليسا من البحث العلمي في شيء؛ لأن النسخ ثابت بالنص القطعي، والخطأ سواء كان من سهوٍ أو نسيان أو غفلة ثبت العفو عنه في النص، أما التحريف فعلى العكس وَرَدَ إبطاله وامتناعه كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ (الحجر:9)، وقوله تعالى: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ (فصلت:42).

3 – إن من رحمة الله بهذه الأمة أن وسّع عليها في القراءة، فنزل القرآن على سبعة أحرف، وأبيح للأمة أن تقرأ ما شاءت منها، وأنه لا حرج على أحد أن يجمع هذه الأحرف، أو أن ينتقي منها، كما أنه من المتصور أن يخفى بعض الأحرف على الناس لا سيما في الصدر الأول، كما يخفى عليهم بعض المنسوخ، والمتروك في العرضة الأخيرة، وهذا المتصوّر قد حدث بالفعل في زمن النبي – عليه الصلاة والسلام– في حوادث مشهورة، ومع

(150) تفسير الطبري (17/ 243).

(151) فتح الباري، لابن حجر (9/ 22).

الأكابر من أصحاب النبي -عليه الصلاة والسلام-[152]، وكذلك حصل بعد وفاته في أكثر من حادثة[153]، ولا ينبغي أن نضيق ذرعاً بهذه الحوادث، بل إنها تتسق مع الضرورة العقلية؛ ذلك أنه من العسير، لا سيما في الصدر الأول، مع قلة الكتابة، أن نرى من يعرف جميع القراءات، أو يضبط كل دقيقة وجليلة في الأحوال التي مرت على النص، كما أنه من المتوقع بعد زمن الأكابر من الصحابة أن يوجد من لا يعرفون أصلاً التوسعة في القراءة، وبالتالي يحصل بينهم النزاع؛ ولذا كان عمل عثمان ﭬ من جمع الناس على مصحف إمام فيه من الخير والبركة ما لا يُحدّ ولا يوصف، ومع ذلك فإنه من المستحيل بين عشية وضحاها أن نقضي على كل مظاهر الاختلاف، ومن المستبعد أيضاً الإطباق على القراءة المتواترة سريعاً، بل لا بد من مزيد من الوقت ليرتفع الجهل، ويثبت العلم.

إن هذا الأمر يُفسّر لنا العديد من الروايات التي يظهر فيها مخالفة المصحف الإمام كإثبات أبي بن كعب ﭬ سورتي الحفد، وحكّ ابن مسعود ﭬ المعوذتين، ويُفسّر لنا أيضاً أن الأمر انتهى بهم إلى قراءة وإقراء ما كانوا ينكرونه، وفي ذات الوقت استبعاد ما كانوا يُثبتونه، وعندها لا تستغرب أن من ورد عنه حك المعوذتين وإسقاط لفظة ﴿ وَمَا خَلَقَ ﴾ (الليل:3) من سورة الليل يُطبق كل تلاميذه على إثباتها بعد ذلك دون اختلاف.

يقول ابن حجر: «وَالْعَجَبُ مِنْ نَقْلِ الْحُفَّاظِ مِنْ الْكُوفِيِّين هَذِه الْقِرَاءَة عَن عَلْقَمَة وَعَن ابن مَسْعُودٍ ﭬ وَإِلَيْهِمَا تَنْتَهِي الْقِرَاءَةُ بِالْكُوفَةِ، ثُمَّ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَكَذَا أَهْلُ الشَّامِ حَمَلُوا الْقِرَاءَةَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَلَمْ يَقْرَأْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِهَذَا، فَهَذَا مِمَّا يُقَوِّي أَنَّ التِّلَاوَة بِهَا نسخت»[154].

4 – علينا أن نستحضر أن الأصل في نقل القرآن هو السماع لا الكتابة، وبالتالي فلو فرض أنه لا توجد كتابة أصلاً فضلاً عن كتابة حصل فيها خطأ، فإن هذا لن يؤثر في سلامة النص القرآني الذي تلقته الأمة شفاهاً، كما أن المنقول شفاهاً قد سبق المكتوب، ولم يكن المقروء الملفوظ قط متوقفاً على المكتوب؛ ولذا فلو قدِّر أن ثمة مصاحف – في أي زمن – حصل فيها خطأ فإن الملفوظ المسموع لن يتأثر بذلك، بل هو الكفيل بإصلاح الخطأ في المكتوب.

وإذا استوعبنا ما سبق وأحسنا تصوره: سَهُل علينا أن نضع كلام ابن عباس ﭬ مواضعه على فرض أنه أراد بكلامه: زيد بن ثابت، وأنه أخطأ.

(152) كما في قصة عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم، وقصة أبي بن كعب ﭬ وعبد الله بن مسعود ﭬ. الأحرف القرآنية السبعة، للمطرودي ص (15 – 16).

(153) سبق قريبا قصة أبي الدرداء، وقصة ابن عباس مع سعيد بن جبير.

(154) فتح الباري، لابن حجر (8/ 707).

وذلك أن نقول: إن ابـن عبـاس ﷺ حـين قـال ذلك الكلام ما كان يعرف تلك القـراءة المتـواترة، وإنـما يعرف القراءة الواردة عن ابن مسعود ﷺ وأبي بن كعب ﷺ ويعرف مكانتهما من القراءة، الأمر الذي حمله عـلى ظن وهم زيد في ذلك ووهم من تابعه، ولم يكن ثمة جزم عند ابن عباس ﷺ بأن الأكابر من أصـحاب النبـي قـد اطّلعوا على خصوص ذلك الحرف برسـم زيـد وأقـروه عليه، بل لربما قـوّا عنـده احـتمال عـدم اطّلاعهـم عليـه بخصوصه: مخالفة ابن مسعود ﷺ وأبي بن كعـب ﷺ، وهذا الاجتهاد الخاطئ من ابـن عبـاس ﷺ احتـاج إلى وقت ليزول، كما احتاج غيره من الصحابة، ثم انتهى بهم الأمر جميعاً إلى ترك ما كان عندهم مـن منـسوخ الـتلاوة ومتروكها في العرضة الأخيرة.

إن ما جاء عن ابن عباس ﷺ هنا أهون بكثير من إنكـار سـورتين أو إسـقاط كلمـة أو إثبـات سـورتين منسوختين، وإذا كنـا قـد أقررنـا بـأن ذلـك معفـو عنـه ومغتفر، فلأن نعتـذر لابـن عبـاس ﷺ أولى وأحـرى، وثمة ما يدعو إلى التقليل من شأن كل هذه الآثار الواردة عن ابن عباس ﷺ وهو: ورود النصوص الكثـيرة عـن ابن عباس ﷺ التي تفيد حصول العلم لابن عباس ﷺ بالقراءات المتواترة التي لم يكن على علمٍ بها، وتركه لتلك الشواذ، ساعد في ذلك تأخر وفاته وكثرة طلابه واتـساع الرواية عنه ﷺ.

فتبيّن بهـذا أن تفـسير كـلام ابـن عبـاس ﷺ في تخطئة الكاتب على كـل احتمالاتـه لا يـستدعي التـشنيع والتشنج، وأنه بالإمكان توجيهه بما يتفق والأصول.

* * *

المبحث الخامس

قول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٖ فِيهَا مِصْبَاحٌۖ﴾ (النور: 35)

المطلب الأول: لفظ الأثر وتخريجه.

عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْـنِ عَبَّـاسٍ: (اللهُّ نـور الـسماوات والأرض مثل نوره قَالَ: هِيَ خَطَأٌ مِنَ الْكَاتِبِ هُوَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ نُورُهُ مِثْلَ نُورِ الْمِشْكَاةِ قَالَ: مَثَلُ نُورِ الْمُـؤْمِنِ كَمِشْكَاةٍ).

أخرجه ابن أبي حـاتم في تفـسيره (8 / 2594 – 2595). قال حدثنا عَلِيُّ بْـنُ الْحُـسَيْنِ[155]، ثنـا نَـصْرُ بْـنُ عَلِيٍّ[156]، أَخْبَرَنِي أَبِي[157] عَنْ شِبْلِ بْنِ عَبَّادٍ[158] عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ[159]، عَنْ عَطَاء[160] به.

---

(155) ثقة. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6/ 179).

(156) ثقة. تهذيب الكمال، للمزي (29/ 355).

(157) هـو عـلي بـن نـصر بـن عـلي. ثقـة. تهـذيب الكـمال، للمـزي (21/ 157).

(158) ثقة. تهذيب الكمال، للمزي (12/ 356).

(159) ثقة قليل الحديث، خلف عطاء في مجلسه بعـد وفاتـه. تهـذيب الكمال، للمزي (24/ 47).

(160) هو ابن أبي ربـاح. ثقـة فقيـه فاضـل كثـير الحـديث. تهـذيب=

وذكر السيوطي في الإتقان (2/ 329) أن ابن أشتة أخرجه من طريق عطاء أيضاً.

وهذا الإسناد صحيح، رجاله ثقات.

غير أنه ثبت عن ابن عباس ﷺ من طريق سعيد بن جبير أنه فسّر الآية بهذا دون أن يُخطئ الكاتب[161].

كما ورد عنه ﷺ قراءة هذا الحرف على وفق المتواترة[162].

وورد عنه أيضاً التفسير على وفق المتواترة[163].

كما سبق أن جملة من القراءات المتواترة ترجع إلى ابن عباس[164]ﷺ.

وممّا يلفت النظر أن هذه القراءة الشاذة لم يحكها عن ابن عباس ﷺ المعتنون بجمع القراءات الشاذة[165]، وإنما ذكروا نحوها عن أبي بن كعب ﷺ[166]. وعن مجاهد[167]

وهذا جميعه قد يورث بعض الريبة بذلك الأثر المخطئ للمتواترة يُضاف إليه شدة التفرد بذلك الإسناد في جميع طبقاته.

المطلب الثاني: موقف العلماء من هذا الأثر وحكمهم عليه.

لم أقف على أحد من أهل العلم حكم على هذه الرواية بعينها أنها ضعيفة، اللهم إلا ما ذكرناه مراراً عن ابن المنادي من تضعيف هذه الرواية استناداً لمخالفتها لأكثر الروايات عن ابن عباس ﷺ. وهذا يمكن مناقشته بأن ابن عباس ﷺ كان يقرأ ذلك الحرف على وفق الشاذة إلى أن تبيّنت له القراءة المتواترة، وعليه فلا حاجة للحكم بالشذوذ، كما أن عدم ورود قراءة ابن عباس ﷺ لهذا الحرف بالقراءة الشاذة - وفق هذا الأثر- لا يعني بطلانه؛ لأن أكثر القراءات الشاذة لم ترد إلينا.

وكون عدد من القراءات المتواترة ترجع إلى ابن

=الكمال، للمزي (20/ 69).

(161) رواه ابن أبي حاتم في التفسير وسنده جيد. (8/ 2594)، ورواه يحي بن سلام في تفسيره (1/ 449). موثوقية نقل القرآن ص (184). ولا يضر أنه من رواية عطاء بن السائب - على التسليم بضعف ما رواه بعد الاختلاط- لأنه من رواية عمرو بن أبي قيس عنه، وهو قديم السماع منه. قاله ابن حجر. نتائج الأفكار، لابن حجر (5/ 277).

(162) تفسير ابن ابي حاتم (8/ 2596)، والمستدرك، للحاكم (2/ 432)، وصححه الحاكم والذهبي، وتفسير الطبري (17/ 299).

(163) تفسير ابن أبي حاتم (8/ 2593)، تفسير الطبري (17/ 299).

(164) يُنظر: المبحث الأول المطلب الثاني.

(165) إنما أشار إليها بعض المفسرين، كابن كثير. تفسير ابن كثير=(6/ 57).

(166) فضائل القرآن، لأبي عبيد (1/ 130)، تفسير ابن أبي حاتم (8/ 2594)، وتفسير الطبري (17/ 298). وصححها حكمت بشير في الصحيح المسبور (3/ 470).

(167) فضائل القرآن، لأبي عبيد (2/ 129).

عباس ﷺ لا يفيد القطع بأن ابن عباس ﷺ كان يقرأ هذا الحرف على وفق المتواترة؛ لوجود احتمال بكون أئمة القراءة في هذا الحرف خاصة لم يوافقوا ابن عباس ﷺ، ونحن نعلم أن هؤلاء الأئمة القراء كان من عادتهم انتخاب الأقوى من الأحرف والقراءات.

يبقى أن ثبوت قراءة ابن عباس ﷺ لهذا الحرف خاصة بالقراءة المتواترة، وتفسيره لها أيضاً على وفق المتواترة[168] أقوى من مجرد عود عدد من أسانيد أئمة القراء العشرة إلى ابن عباس ﷺ.

بالمقابل لا نجد من المحدثين من حكم على هذه الرواية بالصحة، غير أن إيراد ابن أبي حاتم لها في تفسيره يضفي عليها شيئا من القوة؛ لأن ابن أبي حاتم اشترط على نفسه في مقدمة تفسيره انتقاء أصح الأسانيد[169].

وأما ابن أشتة فيحمل هذا الأثر ونظائره على أن المراد بذلك مخالفة الأولى في الاختيار. وهذا سبقت مناقشته مراراً[170].

والعجب من عامة المفسرين الذين أغفلوا التعليق على هذا الأثر، وإنما اكتفوا بالإشارة إلى قراءة ابن عباس ﷺ الشاذة دون ذكر لفظ التخطئة، ولعلّ مردّ ذلك توسعهم بالتعليق على آية الاستئذان، فرأوا أن الكلام عن آية الاستئذان ينسحب على هذه الآية – والله أعلم –.

المطلب الثالث: الترجيح.

الذي يظهر – والعلم عند الله – أن هذا الأثر عن ابن عباس ﷺ صحيح لا مطعن فيه، لا سيما مع مجيء نحو من هذه القراءة عن شيخه أبي بن كعب ﷺ، وتلميذه مجاهد، غير أن ابن عباس ﷺ انتهى به الأمر إلى ترك تلك القراءة الشاذة، والاعتماد على المتواترة، فهي الأشهر عنه وعن تلاميذه، ولفظ التخطئة الوارد عن ابن عباس ﷺ هنا له نظائر قد سبقت في المطالب السابقة، وعليه فلا يُقبل ردّها بالنكارة.

وأما المُشكل من لفظ التخطئة فقد سبق الجواب عنه تفصيلاً[171].

* * *

الخاتمة

وبعد هذا التطواف أجد من المناسب ذكر بعض النتائج والتوصيات.

أولاً: أهم النتائج:

1 – صريح ما ورد عن ابن عباس ﷺ من روايات توهم الطعن في رسم المصحف محدود جداً، ولا يتجاوز أربع روايات.

2 – ليس كل ما ورد عن ابن عباس ﷺ من طعن صريح في الرسم ثابتًا، بل ظهر للباحث أن ما

(168) يُنظر: المطلب السابق.

(169) تفسير ابن أبي حاتم (1/ 14).

(170) المبحث الرابع، المطلب الثاني.

(171) المبحث الرابع، المطلب الثالث.

يغلب على الظن صحته روايتان فقط.

3 – لم يرد عن ابن عباس ﷺ تنصيص على خطأ زيد بن ثابت، وإنما ورد تخطئة الكاتب، وهي كلمة تحتمل عدة معانٍ.

4 – بيّن الباحث أنه على فرض إرادة ابن عباس ﷺ لزيد بن ثابت، فإن هذا لا يقدح في سلامة النص القرآني.

5 – ظهر للباحث موافقة ابن عباس ﷺ لشيخه أبي بن كعب ﷺ في القراءة وتأثره بذلك، وأن عدداً من هذه القراءات الشاذة التي ذكرها ابن عباس ﷺ قد قرأ بها أبي بن كعب ﷺ.

6 – بيّن الباحث أن ابن عباس ﷺ عدل عن تلك القراءات الشاذة إلى القراءة المتواترة، وأن صنيعه هذا إيذان بتراجعه عن تخطئة القراءة المتواترة أو توهيم كاتبها.

7 – ليس في أي من هذه الآثار ادعاء تحريف، وإنما تخطئة كما أن دلالتها على التخطئة ظنية أومتوهمة.

8 – على الباحث أن يعلم أن بعض القراءة قد تخفى على الصحابة، وأن هذا من الخطأ المغفور في حقهم، ولا يلزم عليه تخطئة النص المتواتر.

ثانياً: التوصيات:

1 – يرى الباحث أهمية توسيع البحث في هذا الموضوع؛ ليشمل ما ورد عن الصحابة والتابعين.

2 – ينبغي للباحث عدم الركون إلى بعض الردود التي وردت على هذه الآثار المشكلة، بل عامتها محل نقاش وبحث، فعلى الباحث إعادة النظر فيها.

3 – ينبغي للباحث أن لا يكون هدفه من بحث هذه المسائل الرد على شبهات الطاعنين في سلامة المصحف؛ فإن هذا سيحرف بحثه عن الجادّة المستقيمة.

4 – المتصدي لبحث هذا الموضوع، عليه أن يُعالجه من جهة الثبوت ومن جهة الدلالة، وإغفال أحد الأمرين لن يوصل إلى النتيجة السليمة.

* * *

قائمة المصادر والمراجع

إتحاف الخيرة المهرة. البوصيري، أحمد بن أبي بكر. تحقيق: دار المشكاة، ط1، السعودية: دار الوطن، 1420هـ.

الإتقان في علوم القرآن. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ.

الإتقان في علوم القرآن. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. د.ط، د.م: عالم الكتب. د.ت.

أحاديث معلة ظاهرها الصحة. الوادعي، مقبل هادي. ط2، اليمن: دار الآثار للنشر، 1421هـ.

الأحرف القرآنية السبعة. المطرودي، عبد الرحمن إبراهيم. ط1، السعودية: دار عالم الكتب، 1411هـ.

أحكام القرآن. ابن العربي، محمد بن عبد الله. تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط3، لبنان: دار الكتب العلمية، 1424هـ.

أحكام القرآن. الجهضمي، إسماعيل بن إسحاق. تحقيق: عامر

حسن صبري، ط1، لبنان: دار ابن حزم، 1426هـ.
الأدب المفرد. البخاري، محمد بن إسماعيل. ط1، لبنان: مؤسسة الكتب الثقافية، 1406هـ.
أضواء البيان. الشنقيطي، محمد الأمين. د.ط، لبنان: دار الفكر، 1415هـ.
أضواء على سلامة المصحف الشريف. العيص، زيد بن عمر. د.ط، السعودية: جامعة الملك سعود، 1414هـ.
إكمال تهذيب الكمال. مغلطاي، ابن كليج الكردي.تحقيق: عادل محمد وآخرون، ط1، مصر: الفاروق الحديثة للنشر، 1422هـ.
الانتصار للقرآن. الباقلاني، محمد بن الطيب.تحقيق: محمد عصام القضاة، ط1، لبنان: دار ابن حزم، 1422هـ.
البحر المحيط. أبو حيان محمد بن يوسف. تحقيق: عادل عبدالموجود، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، 1422هـ.
تاريخ أسماء الضعفاء. ابن شاهين، عمر بن أحمد. تحقيق: عبدالرحيم القشقري، ط1، د.م: د.ن، 1409هـ.
تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. الذهبي، محمد بن أحمد. تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 2003م.
تفسير ابن أبي حاتم. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. تحقيق: أسعد الطيب، ط3، السعودية: مكتبة نزار الباز، 1413هـ.
تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم). ابن كثير، إسماعيل بن عمر. تحقيق: سامي السلامة. ط1، السعودية: دار طيبة، 1418هـ.
تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن). القرطبي، محمد بن أحمد ابن أبي بكر. تحقيق أحمد البردوني، ط2، مصر: دار الكتب المصرية، 1384هـ.
تفسير النسفي (مدارك التنزيل). النسفي، عبد الله بن أحمد. تحقيق: يوسف بن بديوي، ط1، لبنان: دار الكلم الطيب، 1419هـ.
تفسير يحيى بن سلام. التيمي، يحيى بن سلام. تحقيق: هند شلبي، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، 1425هـ.
تقريب التهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: محمد عوامة، ط1، سوريا: دار الرشيد، 1406هـ.
التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. تحقيق: مصطفى العلوي، د.ط، المغرب: وزارة عموم الأوقاف، 1387هـ.
تهذيب التهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. ط1، الهند: دائرة المعارف النظامية، 1326هـ.
تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المزي، يوسف بن عبد الرحمن. تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، لبنان: مؤسسة الرسالة، 1430هـ.
الثقات. ابن حبان، محمد بن حبان البستي. د.ط، الهند: دائرة المعارف العثمانية، 1393هـ.
جامع البيان عن تأويل آي القرآن. ابن جرير الطبري، أبو جعفر محمد.تحقيق: عبد الله التركي، ط1، مصر: دار هجر، 1422هـ.
جامع البيان في تأويل آي القرآن. ابن جرير الطبري، أبو جعفر محمد. تحقيق: أحمد شاكر، ط1، لبنان: مؤسسة الرسالة، 1420هـ.
جامع التحصيل في أحكام المراسيل. العلائي، سعيد بن خليل. تحقيق: حمدي السلفي، ط2، لبنان: عالم المكتب، 1407هـ.
الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن

إدريس. ط1، الهند: دائرة المعارف العثمانية، 1371هـ.

الحديث الحسن لذاته ولغيره. الدريس، خالد منصور. ط1، السعودية: أضواء السلف، 1426هـ.

الدر المصون. السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف. تحقيق: أحمد الخراط، د.ط، سوريا: دار القلم، د.ت.

الدر المنثور. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. د.ط، لبنان: دار الفكر، د.ت.

رجال صحيح مسلم. ابن منجويه، أحمد بن علي. تحقيق: عبد الله الليثي، ط1، لبنان: دار المعرفة، 1407هـ.

رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز. الرسعني، عبد الرزاق بن رزق الله. تحقيق: عبد الملك بن دهيش، ط1، السعودية: مكتبة الأسدي، 1429هـ.

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم. الألوسي، محمود بن عبد الله. تحقيق: علي عطية، د.ط، لبنان: دار الكتب العلمية، 1415هـ.

زاد المسير في علم التفسير. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط1، لبنان: دار الكتاب العربي، 1422هـ.

سؤالات الحاكم للدارقطني. الحاكم، محمد بن عبد الله. تحقيق: موفق عبد القادر، ط1، السعودية: مكتبة المعارف، 1404هـ.

السبعة في القراءات. ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس. تحقيق: شوقي ضيف، ط2، مصر: دار المعاف، د.ت.

سنن ابن ماجه. ابن ماجه، محمد بن يزيد. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط1، لبنان: دار الرسالة العالمية، 1430هـ.

سنن ابن ماجه (السنن). ابن ماجه، محمد بن يزيد. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط.لبنان: دار الفكر، د.ت.

السنن الكبير (الكبرى). البيهقي، أحمد بن الحسين. تحقيق: محمد عطا، ط3، لبنان: دار الكتب العلمية، 1424هـ.

سنن سعيد بن منصور. سعيد بن منصور، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني. تحقيق: فريق من الباحثين، ط1، السعودية: دار الألوكة للنشر، 1433هـ.

شرح صحيح البخاري لابن بطال. ابن بطال، علي بن خلف. تحقيق: ياسر إبراهيم، ط2، السعودية: مكتبة الرشد، 1423هـ.

شرح طيبة النشر. ابن الجزري، محمد بن محمد. تحقيق: الشيخ أنس بن مهرة، ط2، لبنان: دار الفكر، د.ت.

شرح علل الترمذي. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد.تحقيق: همام سعيد.ط1، الأردن: مكتبة المنار، 1407هـ.

شعب الإيمان. البيهقي، أحمد بن الحسين. تحقيق: عبد العلي عبدالحميد، ط1، السعودية: مكتبة الرشد، 1423هـ.

صحيح الأدب المفرد. الألباني، محمد ناصر الدين. ط4، السعودية: دار الصديق، 1418هـ.

صحيح البخاري. البخاري، محمد بن إسماعيل. د.ط، السعودية – الأردن: بيت الأفكار الدولية، د.ت.

الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور. ياسين، حكمت بشير. ط1، السعودية: دار المآثر، 1420هـ.

الضعفاء الصغير. البخاري، محمد بن إسماعيل. تحقيق: أحمد أبو العينين، ط1، مصر: مكتبة ابن عباس، 1426هـ.

ضعيف سنن ابن ماجه. الألباني، محمد ناصر الدين. ط1، لبنان: المكتب الإسلامي، 1408هـ.

طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم. ابن السلار، عبد الوهاب بن

يوسف. تحقيق: أحمد عزوز، د.ط، لبنان: المكتبة العصرية، 1423هـ.

علل الترمذي الكبير. الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة. تحقيق: صبحي السامرائي وآخرون، د.ط، لبنان: عالم الكتب، 1409هـ.

غرائب التفسير وعجائب التأويل. الكرماني، محمود بن حمزة. د.ط، السعودية: دار القبلة، د.ت.

فتح الباري شرح صحيح البخاري. ابن حجر، أحمد بن علي. تحقيق: محب الدين الخطيب، د.ط، لبنان: دار المعرفة، 1379هـ.

فضائل القرآن ومعالمه وآدابه. أبو عبيد، القاسم بن سلام. تحقيق: أحمد الخياطي، د.ط.المغرب: وزارة الأوقاف بالمملكة المغربية، 1415هـ.

القراءات الشاذة. ابن خالويه، الحسين بن حمدان، تحقيق: محمد عيد الشعبان، ط1، مصر: دار الصحابة للتراث، 1428هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال. ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني. تحقيق: عادل عبد الوجود، ط1، السعودية: الكتب العلمية، 1418هـ.

الكشاف عن حقائق التنزيل. الزمخشري، محمود بن عمر. تحقيق: عبد الرزاق المهدي، د.ط، لبنان: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

اللباب في علوم الكتاب. ابن عادل، عمر بن علي. تحقيق: عادل عبد الموجود، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، 1419هـ.

مجموع الفتاوى. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. جمع: عبد الرحمن بن قاسم، د.ط، السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. ابن عطية، عبد الحق بن غالب. تحقيق: عبد السلام بن عبد الشافي، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، 1413هـ.

المختارة (الأحاديث المختارة). المقدسي، محمد بن عبد الواحد. تحقيق: عبد الملك بن دهيش، ط3، لبنان: دار خضر، 1420هـ.

المدخل لدراسة القرآن الكريم. أبو شهبة، محمد بن محمد. ط2، مصر: دار السنة، 1423هـ.

مسائل الإمام أحمد. ابن هانئ، إسحاق بن إبراهيم. تحقيق: زهير الشاويش، ط1، لبنان: المكتب الإسلامي، 1400هـ.

المستدرك على الصحيحين. الحاكم، محمد بن عبد الله. تحقيق: مصطفى عطا، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، 1411هـ.

المصاحف. ابن أبي داوود، عبد الله بن سليمان. تحقيق: محب الدين عبد السبحان، ط1، قطر: وزارة الشئون الإسلامية، 1416هـ.

المصاحف المنسوبة للصحابة والرد على الشبهات. الطاسان، محمد عبد الرحمن. ط1، السعودية: دار التدمرية، 1433هـ.

مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه. البوصيري، أحمد بن أبي بكر. تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، ط2، لبنان: دار العربية، 1403هـ.

مصحف القراءات العشر المتواترة. الحمراني، مشرف علي. ط1، د.م: د.ن، د.ت.

المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري. زيادة، أكرم محمد. د.ط، الأردن: الدار الأثرية، د.ت.

مفاتيح الغيب. الرازي، محمد بن عمر. ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، 1421هـ.

مناهل العرفان. الزرقاني، محمد عبد العظيم. ط3، مصر: البابي

الحلبي، د.ت.

موثوقية نقل القرآن. موسى، عبد الله رمضان. ط1، مصر: الدار النورانية، 1432هـ.

موسوعة أقوال يحيى بن معين في الجرح والتعديل. بشار عواد وآخرون. ط1، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1430هـ.

ميزان الاعتدال. الذهبي، محمد بن أحمد. تحقيق: علي البجاوي، ط1، لبنان: دار المعرفة، 1382هـ.

الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز. أبو عبيد، القاسم بن سلام. تحقيق: محمد المديفر، ط3، السعودية: مكتبة الرشد، 1432هـ.

الناسخ والمنسوخ في كتاب الله ﷻ. النحاس، أحمد بن محمد. تحقيق: سليمان اللاحم، ط1، السعودية: دار العاصمة، 1430هـ.

نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار. ابن حجر، أحمد بن علي. تحقيق: حمدي السلفي، ط2، لبنان – سوريا: دار ابن كثير، 1429هـ.

نوادر الأصول. الحكيم الترمذي، محمد بن علي. تحقيق: عبدالرحمن عميرة، د.ط.لبنان: دار الجيل، د.ت.

الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة. الأهوازي، أبو علي الحسن بن علي. تحقيق: دريد حسن أحمد، وبشار عواد، ط1، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 2002م.

❊ ❊ ❊